الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة **تخصص:** التدقيق ومراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة بنك cpa وكالة مستغانم رقم 405

مقدمة من طرف الطالبة: **تحت إشراف الأستاذة:** تمار خديجة

✓ رندي أشواق

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	د. يعقوب مروة	محاضر ب	مستغانم
مؤطرا	د. تمار خديجة	محاضر أ	مستغانم
مناقشا	د. شملال نجاة	محاضر ب	مستغانم
مساعد مؤطر	د. مقيدش فاطمة الزهراء	محاضر ب	مستغانم

السنة الجامعية 2023/2022

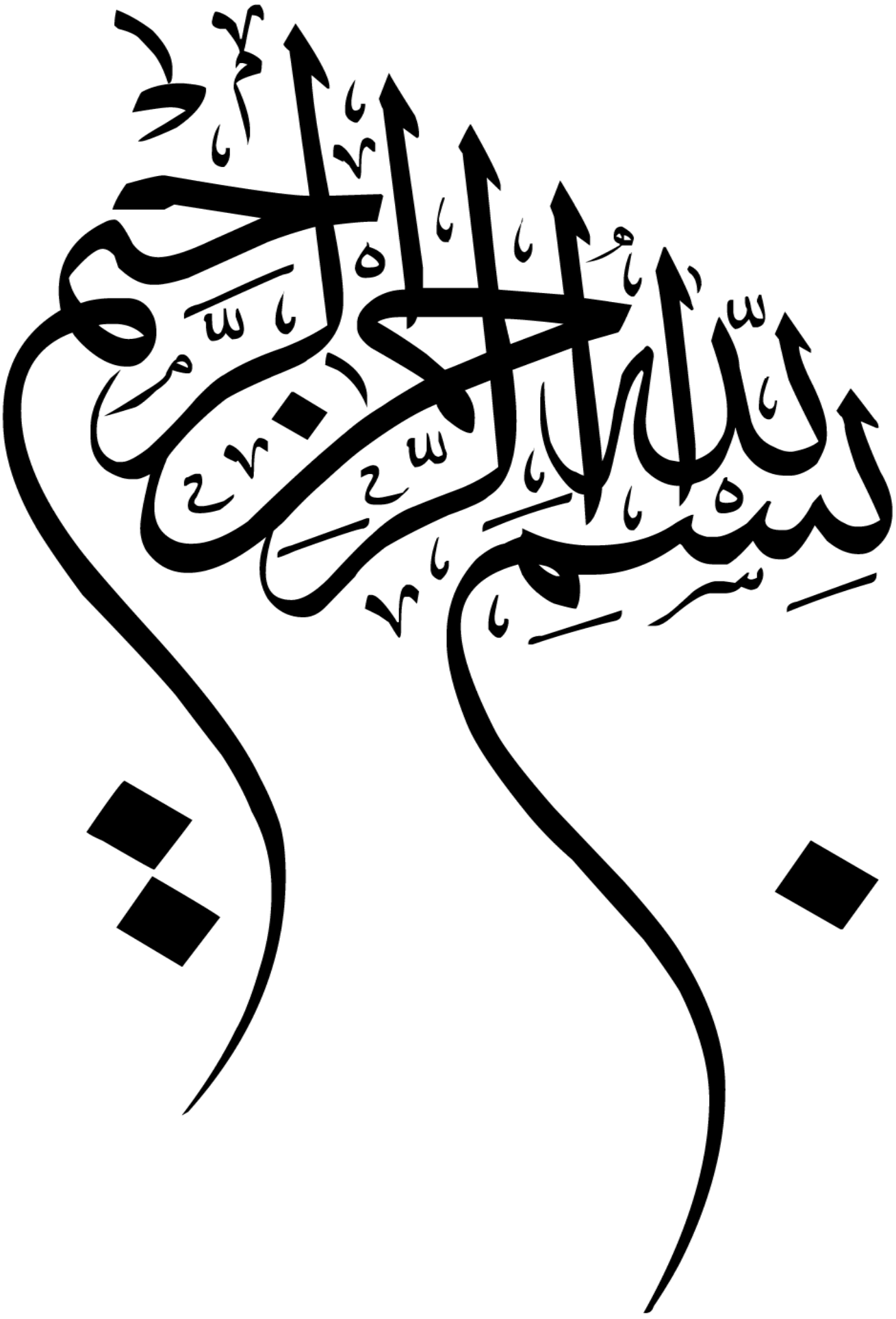

إهداء

إلى من حق فيهما قول الله "وخفض لهما جناح الذل من الرحمة" إلى قرة عيني ونبع الحنان الصافي إلى من سهرت الليالي لتربيني إلى منبع العاطفة وأرقى إحساس إلى ملاك الحب، إلى التي حملتني في أحشائها وضمتني بين أحضانها إلى من كبرت بكبر قلبها وحنان صدرها ونور فؤادها إلى من كانت الأغلى في الدنيا منبع الحنان والرأفة أمي الغالية.

إلى من يعجز اللسان عن وصف فضائله إلى من يشقى ليضيء دروب المستقبل الوامر إلى من علمني وأرشدني إلى طريق الخير والفضيلة إلى رمز الكفاح والتحدي إلى عماد البيت وبهاء الدار أبي العزيز.

إلى أحب الناس إلى قلبي وإلى أقربهم إلى روحي إلى إخوتي الأعزاء: أحلام، اكرام، هديل، محمد، رنيم.

إلى مثل الوفاء وعربون الصداقة صديقتي وابنة عمي ايناس.

إلى روح جدتاي رحمة وفاطمة رحمهما الله واسكنهما فسيح الجنة.

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما يحب ويرضى.

أتقدم بأسمى معاني التقدير والشكر إلى الاستاذة المشرفة على هذه المذكرة الأستاذة الدكتور "تمار خديجة" على كل الدعم والتوجيه الذي قدمته لنا، وعلى نصائحها السديدة التي طالما أفادتنا

والشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة .كما اتقدم

بجزيل الشكر والعرفان لكل الاساتذة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وازكى التسليم

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
إهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي في المصرف	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	8-3
المطلب الأول: تطور تعريف التدقيق الداخلي	3
المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي	5
المطلب الثالث: أهداف ومهام التدقيق الداخلي	7
المبحث الثاني: عموميات حول المصارف	17-9
المطلب الأول: نشأة المصارف	9
المطلب الثاني: تعريف المصارف	10
المطلب الثالث: أنواع المصارف	11
المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في المصارف	25-18
المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي	18
المطلب الثاني: مبررات التدقيق الداخلي وعناصره في المصرف	21
المطلب الثالث: أهداف وأسس التدقيق الداخلي في المصرف	24
خلاصة	26
الفصل الثاني: التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية	
تمهيد	28
المبحث الأول: ماهية المخاطر	33-29
المطلب الأول: مفهوم المخاطر	29
المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر في المخاطر	30
المطلب الثالث: أنواع المخاطر	31
المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المصرفية	37-34
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية	34
المطلب الثاني: مهام إدارة المخاطر المصرفية	36
المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر المصرفية	37
المبحث الثالث: قواعد ومنهج عمل إدارة المخاطر المصرفية	44-38
المطلب الأول: قواعد إدارة المخاطر المصرفي	38

المطلب الثاني: منهج عمل إدارة المخاطر المصرفية ومسؤولية القيام بها	40
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية	43
خلاصة	45
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك CPA وكالة مستغانم رقم 405	
تمهيد	47
المبحث الأول: عرض عام لبنك CPA	51-48
المطلب الأول تعريف بنك CPA	48
المطلب الثاني: نشأة بنك CPA	49
المطلب الثالث: خدمات CPA	51
المبحث الثاني: التعرف على وكالة مستغانم رقم 405	56-52
المطلب الأول: مفهوم وكالة مستغانم رقم 405	52
المطلب الثاني: تطور رأس مال الوكالة	55
المطلب الثالث: أنواع القروض التي تمنحها الوكالة	56
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض عقاري	61-57
المطلب الأول: التعرف على القروض العقارية	57
المطلب الثاني: المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح القرض	60
المطلب الثالث: كيفية حماية التدقيق الداخلي للقرض العقاري	61
خلاصة	62
الخاتمة العامة	64
قائمة المراجع	67
الملاحق	71
الملخص	76

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	أنواع التدقيق الداخلي	6
2-1	أنواع المصارف	11
3-2	أنواع المخاطر	33
4-2	منهج عمل إدارة المخاطر المصرفية	41
5-3	الهيكل التنظيمي لبنك CPA	54

المقدمة العامة

في العصر الحالي، أصبح النظام المصرفي محورًا أساسيًا في اقتصاد الدول، فهو يعتبر محركًا اقتصاديًا رئيسيًا، يمثل عمود الدعم الأساسي للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العديد من البلدان.

ومع تزايد أهمية النظام المصرفي زادت المخاطر التي تواجهه حيث كثر الجدل حول دور التدقيق الداخلي في مكافحة هذه المخاطر وتحديد المسار الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية التي تعد من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وازدادت أهميتها بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية، خصوصا بعد الأزمة المالية في المكسيك أواخر عام 1994، ثم تلتها بعد ذلك الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل، إضافة إلى الأزمة المالية التي مرت بها المصارف الأمريكية والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، والتي أدت الى إفلاس أكبر المصارف الأمريكية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات هي تزايد المخاطر التي واجهتها المصارف وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية، وضعف الرقابة الداخلية في البنوك من ناحية أخرى.

وأصبحت المخاطر المصرفية أحد أهم التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال على المصارف، وأضحت عنصرا لا يمكن تجاهله في إعداد استراتيجية أو سياسة مستقبلية لأي مصرف، بحيث أصبحت السيطرة عليها مؤشر يحكم درجة تكيف وتأقلم أي مصرف مع ظروف ومتغيرات البيئة المتسارعة، هذا كله يفرض في ظل الظروف المحدقة بها من كل جانب ومن هنا تظهر الأهمية والدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في ضمان بقاء واستمرارية البنك في ظل ظروف البيئية المتسارعة، ويمكن القول ان معرفة المخاطر وتقوميها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلى أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر، والتقويم الذاتي لها ووضع الاجراءات الرقابية لها يساهم في تجنب وتقليل أثر تلك المخاطر على المصرف .

ومن أهم الاساليب التي تعتمدها المصارف في إدارة المخاطر المصرفية نجد التدقيق الداخلي، الذي تطور مفهومه من المفهوم التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش، إلى المفهوم الحديث الذي يهدف إلى توسيع نطاق عمل المدقق الداخلي إلى التنبؤ بهذه الاخطاء للتقليل من المخاطر التي يواجهها المصرف وكذا التحقق من توافر السياسات والاجراءات ومدى الالتزام بها .

✓ طرح الإشكالية

بناءا على ما سبق، ونظرا لأهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية تبادر في ذهننا التساؤل التالي:

ما الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية؟

وللإجابة عن الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟

ما المقصود بإدارة المخاطر المصرفية؟

ما هو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؟

✓ **فرضيات:**

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي :

- التدقيق الداخلي فحص ناقد يسمح بإضفاء الثقة على بيانات المقدمة من قبل المنشأة.
- إدارة المخاطر تمكن المصرف من تجنب المشكلة الاساسية التي تعرقل أهداف المصرف والمتمثلة في المخاطر .
- يساهم التدقيق الداخلي في معالجة المخاطر المصرفية من خلال قبول، تجنب، أو تخفيف تلك المخاطر.

✓ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراسة موضوع التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية من خلال معرفة اهم اهداف واسس التدقيق الداخلي في المصارف معرفة معايير التدقيق الداخلي معرفة كيف يحمي التدقيق الداخلي المصرف من المخاطر التي تواجهه.

✓ **أهداف الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة الى جملة من الأهداف يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي في المصرف
- دراسة الإطار النظري للتدقيق الداخلي والمصارف
- معرفة أنواع المخاطر المصرفية
- تسليط الضوء على القرض العقاري في بنك cpa

✓ **المنهج المتبع:**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي من خلال وصف كل ما يتعلق بالتدقيق الداخلي وتوضيح أنواعه وكذا المعايير المتعلقة به وشرح مختلف المخاطر البنكية، وكذا المنهج التحليلي من أجل دراسة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم رقم 405.

✓ **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: "بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم رقم 405 ".

الحدود الزمانية: في الفترة الممتدة من 05 إلى 30 مارس 2023.

✓ **الدراسات السابقة:**

1. **دراسة بوخروبة الغالي، بعنوان: " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في البنوك ،وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه ومن ثم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك ،وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث أُعددنا استبيانا خصيصا لهذا الغرض ، ومت توزيعها على مجتمعا لدراسة البالغ عدده 54 مدققا داخليا في البنوك العاملة في الولاية ، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات واختبار الفرضيات وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أمهها: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره فق تفعيل إدارة المخاطر في بنوك الولاية .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: زيادة التنسيق بني المدقق الداخلي وإدارة المخاطر. في البنوك والعمل على زيادة الالتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين ليتمكنوا من القيام بأداء مهامهم على أكمل وجه.

2. **دراسة خديجة مراكشي، بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاط المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة 51 ام البواقي"**

مع زيادة التطور التقني في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في العمليات المصرفية وتنوعها مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك من جهة، وتعرضها للمخاطر من جهة أخرى، برز مفهوم التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية ليعكس هذه التطورات والاحتياجات الخاصة حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدرا استشاريا وتوجيهيا يساعد في مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لها دارتها او بطريقة سليمة .

إن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية للبنك أصبح امرا ضروريا لنجاح مهنة التدقيق في البنوك، حيث أن هذا الفهم يمكن المدقق من تقدير المخاطر المحتملة ومدى توافق الأهداف الإدارية مع أهداف الأقسام والخطط الاستراتيجية للبنك .على هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر العمل المصرفي، ودور التدقيق الداخلي في إدارتها وتسييرها، وهو ما سنتناوله ضمن النقاط التالية:

_ عموميات حول التدقيق الداخلي وذلك من حيث مفهوم التدقيق الداخلي، أنواعه، معايره والميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي

_ إدارة المخاطر المصرفية من حيث مفهوم المخاطر والعوامل المؤثرة فيها أنواع المخاطر، وكذا مفهوم إدارة المخاطر ومهامها، ومبادئ وقواعدها ومنهج عملياتها .

_التدقيق الداخلي في المصارف ودوره في إدارة المخاطر وذلك من حيث التعرف على مبررات التدقيق الداخلي في المصارف وكذلك أهدافه، استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي والدور الذي يلعبه في إدارة هذه الأخيرة.

3. دراسة الحادة بن شرودة، بعنوان: " أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التدقيق الداخلي على المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، فقصد تدعيم الجانب النظري لهذه الدراسة قمنا باستعراض الأسس النظرية للتدقيق الداخلي، ثم التطرق للتدقيق ودوره في تفعيل ادارة المخاطر، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة الميدانية من خلال جمع البيانات حيث تم إعداد استبيان خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع وعينة الدراسة البالغ عددهم 40 مدققا داخليا ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد، واستخدم برنامج التحليل الإحصائي (spss) في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود أهمية للتدقيق الداخلي من خلال قيام المدقق الداخلي باكتشاف نقاط القوة والضعف وإبرازها في تقريره الموجه للإدارة عن طريق قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث تصميمه ومدى فعاليته، كما توصلت الدراسة الى أنه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات بشأن إدارة المخاطر.

ولقد لخصت الدراسة الى بعض التوصيات أهمها العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دوره لما له من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر، كما أوصت الدراسة المؤسسات مواكبة التغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للتدقيق التي دائما في تجدد من خلال تدريب ورسكلة العاملين لديها على ذلك.

هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول تناولنا فيه عموميات حول التدقيق الداخلي في المصرف.

وفي الفصل الثاني تحدثنا حول التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية.

أما الفصل الثالث حاولنا القيام بدراسة حالة بنك CPA وكالة مستغانم رقم 405.

الفصل الأول

تمهيد

لقد ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود و بالتالي يعد حديثا مقارنة مع التدقيق الخارجي وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الامر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية و تسجيل الاخطاء إن وجدت، و لكن مع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي و توسع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص و تقويم مدى فاعلية الاساليب الرقابية و إمداد الادارة بالمعلومات وبهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الادارية المختلفة.

سوف نتناول في هذا الفصل عموميات حول التدقيق الداخلي في المصرف حيث قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: عموميات حول المصارف.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في المصارف.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المطلب الأول: تطور تعريف التدقيق الداخلي

عند تتبع التطور الزمني للتدقيق الداخلي نجد أنها مرت بالعديد من المراحل يمكن إدراجها فيما يلي:[1]

ما قبل سنة 1957

كان يقصد بالتدقيق الداخلي في هذه الفترة بأنه التدقيق الذي يقوم به مجموعة من موظفي المؤسسة وذلك لتعاقب الاخطاء، فقد انحصر على اكتشاف الاخطاء والغش والتلاعب، وضاق نطاقه في العمليات المالية فقط، فقد كان هدفا وقائيا ولم يكن هدفا بناء.

ما بين سنة 1957 و1971

توسع مجال عمل التدقيق الداخلي وكذلك أهدافه حيث لم يقتصر على الأهداف الوقائية فقط بل تعد للأهداف البناءة، وبذلك طلبت الإدارة من المدقق الداخلي تقييم واقتراح الحلول للمشاكل وتوجيه الموظفين إن أمكن وإبداء الرأي ومتابعة تنفيذ التوجيهات. فقد جاء تعريف التدقيق الداخلي على أنه النشاط التقييمي المحايد داخل المؤسسة لتدقيق العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة في جزء من الأنظمة الرقابية الإدارية عن طريق قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة.

من 1971 الى يومنا هذا

في عام 1999 تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المراجعين الداخليين " ILA"على أنه نشاط نوعي، استشاري موضوعي مستقل داخل المؤسسة صمم لمراجعة وتحسين انجاز أهداف المؤسسة من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والاجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الإنتاجية.

كما عرفه المعهد الفرنسي للتدقيق والمستشارين الداخليين على أنه " نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات المؤسسة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة "

أما في عام 2001 فقد تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريفه على أنه نشاط مستقل موضوعي تأكيدي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمته للمؤسسة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر الرقابة وحكومة المؤسسات .

---

[1] خديجة مراكشي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي 51 ام البواقي، مذكرة ماستر، جامعة ام البواقي، 2012، ص 3-4 تاريخ الاطلاع 2023/04/01 انظر الرابط http://bib.univ-oeb.dz

ويعرف التدقيق الداخلي بأنه" مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع والتأكد من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والاجراءات الإدارية المرسومة لهم وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراحات التحسينات الواجب إدخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى. "

ويمكن تعريفه بأنه:" فحص لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة الإدارة أو قسم من داخل المنشأة وهي تمثل جزءا من نظام الرقابة الداخلية"

ومن خلال التعاريف نستنتج ان التدقيق الداخلي يتميز بالخصائص التالية:[1]

خدمات تأكيدية: وهي فحص موضوعي مثبت الدليل، يهدف إلى توفير للمؤسسة تقييم مستقل لفعالية، وكفاية إدارة المخاطر والرقابة مثال ذلك: التدقيق المالي، العملياتي، أمن الأنظمة؛

خدمات استشارية: وهي تقديم العمليات الاستشارية المقدمة لأقسام مختلفة داخل المؤسسة، أو لزبائن خارجيين، والهدف هو خلق قيمة إضافية للمؤسسة وتحسين عملياتها وتحسين فعالية الحكومة، ومثال ذلك: المشورة، النصح، تصميم العمليات والتدريب .

نشاط مستقل: بمعنى أنه ليس له علاقة بالأنشطة والعمليات التي يقوم بتدقيقها، فبدون هذه الاستقلالية تكون نتائج وتوصيات المدقق الداخلي بعيدة عن الموضوعية ولا تتحقق هذه الاستقلالية إلا من خلال ارتباطه بأعلى مستوى إداري في المؤسسة.

[1]عوماري عائشة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية -دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار، مجلة الحقيقة، 2017، العدد 41، ص792 تاريخ الاطلاع 2023/04/03 أنظر الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52553

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي

هناك عدة أنواع تندرج تحت إطار التدقيق الداخلي تتمثل في:[1]

التدقيق القانوني(الإلزامي): هو عملية التحقق والتأكد من التزام المؤسسة بجميع القوانين والأنظمة المالية التي أصدرتها الدولة، مثال ذلك: التأكد من ان جباية الإيرادات تتم وفق الأسس المنصوص عليها في القانون.

التدقيق التشغيلي: هو عملية تدقيق شاملة ومنتظمة تهدف للحصول على أدلة تتعلق بكفاءة وفعالية الأنشطة التشغيلية والأساليب المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال هذه الأنشطة.

التدقيق الإداري: ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر، وكذا تحليل وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسة بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.

التدقيق المالي: وهو الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم السجلات المحاسبية المتعلقة بها، لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقا.

[1] عوماري عائشة، مرجع سبق ذكره، ص793-794 تاريخ الاطلاع 2023/04/03 أنظر الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52553

الشكل رقم 1-1: أنواع التدقيق الداخلي

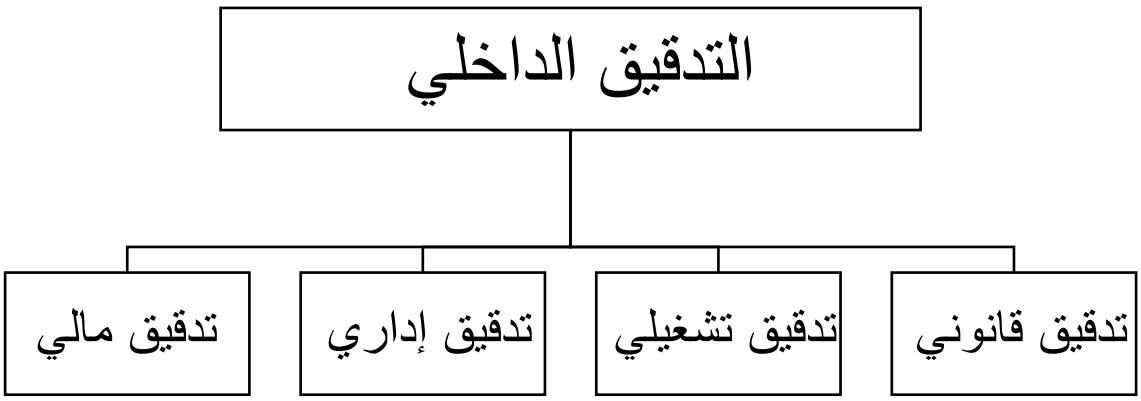

المصدر: من إعداد الطالبة حسب المعلومات اعلاه

المطلب الثالث: أهداف ومهام التدقيق الداخلي

أولا: أهداف التدقيق الداخلي

لقد حدد معهد المدققين الداخليين هدف التدقيق الداخلي بشكل عام بأنه تحسين وإضافة القيمة لعمليات المنشأة إلا أن بعض الباحثين في المجال التدقيق أضافوا بعض الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:[1]

التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابية الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة.

التحقق من مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة.

تحقيق هدف الشراكة نظرا لأهمية لتحقيق الأهداف السابقة، إذ يجب على المدقق الداخلي أن يبني بينه وبين باقي الأعضاء في المنشأة شراكة حقيقة يضمن من خلالها تذليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العملين.

ضمان الحماية والبناء في المنشأة من خلال قيام المدقق الداخلي بتقديم وتدقيق الأحداث السابقة للتحقيق من دقة تطبيق الرقابة من عمليات التلاعب والاحتيال خصوصا بعد أن شارت الدراسات إلى أن المدقق الخارجي لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة داخل المنشأة وكذا اعتماده على العينات الإحصائية بدل من الفحص الكامل

وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المنشأة التي يحمل فيها من عمليات التلاعب والاحتيال وهذا هو مفهوم هدف الحماية أما هدف البناء فيشمل التأكد من أن نشاطات المنشأة هي موضع مراقبة، وأن هدف البناء يتحقق جميع من خلال اقتراح العلاج والتوصيات لنتيجة الفحص الذي قام به المدقق الداخلي.

ثانيا: مهام التدقيق الداخلي

هناك العديد من المهام التي يجب أن يضطلع بها الأشخاص المكلفون بمهام التدقيق الداخلي وهي:[2]

مساعدة الإدارة:

---

[1]فروم محمد الصالح وآخرون، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري للشركات، مداخلة مقدمة إلى ملتقى الوطني الثامن من حول التدقيق في الجزائر، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة.

[2]إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في غزة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 13، 14، 15 تاريخ الاطلاع 2023/04/10 أنظر الرابط https://www.mobt3ath.com

يوفر المشورة والمساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها وتوفير تأكيد موضوعي ما إذا كانت المنشاة تدير أولا تدير المخاطر بشكل جيد بهدف تحسين وتطوير أدائها.

زيادة قيمة الشركة:

بحيث يشكل قاعدة لخدمة العملاء من خلال المنافع التي يؤديها لكافة للأطراف المتعاملة معه لذلك ينبغي أن تكون القيمة المضافة بمثابة الموجه إلى سلامة الأداء.

3-تحسين عمليات المنشاة:

المساهمة في التحسين المستمر للمنشاة.

4-المساعدة على تحقيق الأهداف:

باعتبار المدقق ركن أساسي من متطلبات حوكمة المنشأة فضلا عن دوره في البحث عن نجاح المنشاة على المدى الطويل.

5-تقييم وتطوير عمل المنشاة:

تقوم عملية المدقق الداخلي في المنشاة على مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي ولضمان مراقبة جيدة يتوجب استخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية ونزيهة لتعطي نتائج موثوق بها

6-المساعدة في إدارة المخاطر:

لم يعد المدقق الداخلي يركز على المعاملات والصفقات التي حدثت في الفترات السابقة ليحدد فعالية النظام بل أصبح من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر التي يمكن أن تأثر سلبا على أداء المنشأة والعمل على ابتكار تقنيات وطرق للتحكم في المخاطر

فإدارة المخاطر تعتبر تحديا للمدققين فمن جهة يجب أن يساعد المدقق الداخلي الإدارة على وضع سياسات لإدارة فعالة للمخاطر ومن جهة يجب أن يساهم في وضع ومتابعة تنفيذ الأحكام والمعايير الصارمة للأداء فإدارة المخاطر يجب أن تتضمن تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث المحتملة لتقديم تأكيدات معقولة بان المنشأة تدير مخاطرها على النحو الذي يمكنها من تحقيق أهدافها وإعطاء توصيات لتحسين الكفاءة والفعالية لعمليات المنشأة وصولا إلى الأهداف المنشودة.

المبحث الثاني: عموميات حول المصارف

المطلب الأول: نشأة المصارف

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل " العراق القديم " في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق عرفوه قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وجمع الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية.[1]

أما في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ظهرت البنوك بشكلها الآتي، وبالضبط في القرن الثالث عشر، والرابع عشر م بعد ازدهار المدن الإيطالية وفي أواخر القرن 16 م إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية، وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صرفية حكومية.

وأول بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401م، أما أقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1587، وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609م، وعلى إثر الاكتشافات الجغرافية والفتوحات ازدهرت البلدان الأوروبية في القرن السادس عشر والسابع عشر م فازدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات النفيسة.

وفي القرن التاسع عشر م أخذت البنوك تتوسع وتأخذ شركات مساهمة واعتمادا من النصف الثاني من هذا القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الاقتراض المتوسط والطويل الأجل.[2]

ولقد حرم الإسلام أي تعامل ربوي وعوض عنه أسلوب ادخار المال لدى المصرف على أساس المضاربة والمشاركة لتشغيل المال المدخر من قبل المصرف على أساس الربح والخسارة، وعلى هذا الأساس قامت المصارف الإسلامية.

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر 1989، ص25

[2] السيد عبد الوالي، اقتصاديات النقد والبنوك، دار النشر، القاهرة، 1998، ص71

المطلب الثاني: تعريف المصرف

كلمة بنك من أصل إيطالي وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطورت إلى معنى المنضدة التي يتم عليها عد وتبادل العملات ثم أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.
أما في العربية فهي مشتقة من صرف، صارف، واصطرف الدينار بمعنى بدلها بنقود سواها، والصيرفي هو الشخص الذي يبيع النقود بنقود أخرى، وحديثا تطور مفهوم المصرف وحدد هدفه وتبين لنا ذلك من خلال بعض التعاريف.

التعريف الأول: هو مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة واسعة من الخدمات المالية، وخاصة الإقراض، والتوفير، والمدفوعات، كما توفر لأي منشأة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة لها، كما تعرف المصارف بأنها «منشآت تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض أو تستثمر الودائع الزائدة»[1]. والمصرف هو الموقع الآمن لادخار المال الفائض عن الحاجة فيه وعادة يدفع المصرف فوائد سنوية على أصل المال المدخر وفي حالة عدم تحريك المال المدخر لفترة حيث يتفق عليها ويمكن عندئذ أن تكون الفائدة مركبة.

التعريف الثاني: مؤسسات مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور ومؤسسات الأعمال لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة واستعمالها في أوراق مالية محددة.[2]

التعريف الثالث: المصرف وهو ذلك الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.

التعرف الرابع: مؤسسات مالية متخصصة في منح الاعتمادات إذ أنها تقرض المال بواسطة أموالها الخاصة، بواسطة ما تستعرضه بذاتها، وهي تعد هذا المفهوم وسيط بين طالبي رأس المال السائل وعارضيه.[3]

---

[1] اللوزي سليمان أحمد، زويلف مهدي حسن، الطراونة مدحت إبراهيم، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن، 1997، ص 17

[2] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 93

[3] يوسف كمال، تعريف المصارف ونشأته وتطوره التاريخي، تاريخ الاطلاع 2023/04/10 انظر الرابط https://accdiscussion.com/acc7009.html

المطلب الثالث: أنواع المصارف

رغم أن المصارف تتفق في أساس تكوينها وممارستها للعمل المصرفي إلا أنها تختلف عن بعضها في نوعية النشاط الذي تمارسه أو تتخصص فيه. وطبقا لذلك يمكن تقسيم المصارف على أساس الغرض الذي أنشأت لأجله ما يلي:

الشكل رقم 1-2: أنواع المصارف

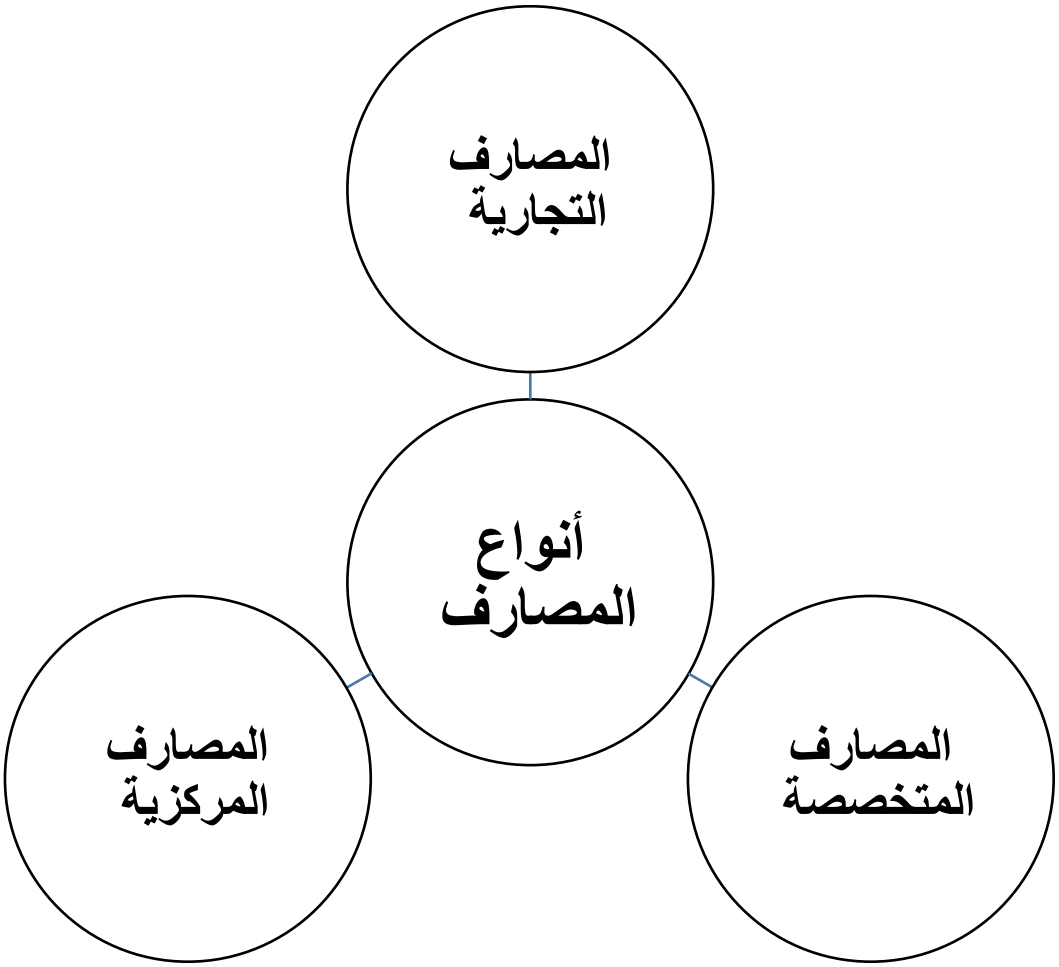

المصدر: من إعداد الطالبة على حسب ما سيتم دراسته أدناه

المصارف المركزية:

المصرف المركزي يقف على رأس الجهاز المصرفي للبلد ويتولى أمر السياسة الائتمانية والمصرفية للدولة ويشرف على تنفيذها ومن هنا يمكن تعريف البنك المركزي كمايلي:

المصرف المركزي يمثل ذلك المصرف الذي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقوم بجميع أعماله وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف بممتلكاته وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له ختم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم والطوابع.[1]

وبمفهوم آخر هو مؤسسة الإصدار الرسمية للنقود الخارجية والتي يحكم إصدارها العديد من المتغيرات والمتطلبات الاقتصادية والمالية.[2]

وظائف المصرف المركزي:

يتميز المصرف المركزي بالمميزات الثلاثة الآتية والتي تمثل في نفس الوقت وظائفه الأساسية وهي:[3]

المصرف المركزي هو مصرف الإصدار

المصرف المركزي هو مصرف المصارف

المصرف المركزي مصرف الدولة

1. المصرف المركزي مصرف الإصدار:

يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من الدولة أو الحكومة بحق إصدار النقود بحيث يتولى إصدار العملة الورقية، بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني والسياسة العامة للدولة وما يعطي أوراق النقد الثقة اللازمة فيها لتعامل الأفراد، لذلك يقوم المصرف بوضع خطة لحجم النقد المتداولة ويشرف على تنفيذ وتحقيق هذه الخطة.

كما أن انفراد المصرف المركزي بامتياز إصدار أوراق النقد من العوامل الأساسية التي ميزته على المصارف التجارية العادية واستنادا على هذه الوظيفة زادت مكانة المصرف المركزي كون الأوراق النقدية المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة بالإضافة

---

[1] فائق شقير، عاطف الاخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، دار الميسر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2000 ص17

[2] احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عقر، الاقتصاد النقدي والمصرفي: بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، 2000 الإسكندرية، ص 294

[3] إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، جدة-المملكة العربية السعودية، ص 71

إلى استخدام المصارف لها احتياطي مقابل ودائعها، لذلك كان يطلق على المصرف المركزي حتى وقت قريب مصرف الإصدار.[1]

المصرف المركزي مصرف المصارف:

يعتبر المصرف المركزي مصرف المصارف، فهو المصرف الذي تتعامل معه المصارف بصفة عامة، والمصارف التجارية بصفة خاصة، فالمصارف تحتفظ بودائعها لديه، كما أنه المصرف الذي تلجأ إليه لإقراضها عند حاجتها للائتمان، أي أنه الملجأ الأخير للبنوك التجارية لحصولها على النقود القانونية، ويستطيع البنك المركزي القيام بهذه المهمة من خلال تدخله في السوق النقدي سواء بتقديم القروض المباشرة لهذه البنوك، أو بقيامه بإعادة خصم الأوراق المالية التي بحوزتها وفي جميع الأحوال فإن البنك المركزي يسهل عمليات الاقتراض للبنوك. والجدير بالذكر أن المصرف المركزي يبعد تماما عن منافسة المصارف الأخرى خاصة وأنه يركز كل معاملاته مع المصارف الحكومية، ويترك للمصارف مجال التعاون مع المؤسسات والأفراد والجمعيات والنقابات، وسائر الهيئات، وعمليات الاقتراض للبنوك والمنظمات غير الحكومية، كما أنه يقوم كذلك بدور الوساطة بين المصارف.

- المصرف المركزي مصرف الدولة (الحكومة):

اكتسب المصرف المركزي أهمية دون غيره من المصارف عندما أودعت الحكومات حساباتها لديه، وقيامه بالخدمات المصرفية، وتقديم القروض والسلفيات لها وللمثال مصرف إنجلترا الذي أنشأ في بادئ الأمر كشركة تقوم بالعمليات المصرفية حيث كان الدافع الأساسي لإنشائه هو إقراض الحكومة البريطانية، ومقابل ذلك منح امتياز إصدار النقود الورقية[2]

ولقد تعرضت طبيعة العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات لمنافسة عنيفة دارت حول مدى التدخل في شؤون المصرف المركزي، فالبعض نادى بإخضاع المصرف إخضاعا تاما للحكومة، والبعض الآخر لا، لهذا فإن المصرف التجاري لا يلجأ إلى إعادة الخصم إلا عند الضرورة المتمثلة في:

تدني السيولة.

تدني رصيد أمواله الجاهزة.

زيادة فرص استثمار أمواله في رواج أكثر ربحا من إعادة الخصم.

[1] إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 75

[2] منهل مطر ذيب شوتر، رضوان وليد العمار، النقود والبنوك، الاء للنشر والطباعة، طبعة أولى، عمان الأردن، 1995-1996، ص 261

ثانيا المصارف التجارية:

تعريف المصارف التجارية:

«هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليها وتنميته، والمجموعة الثانية تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما»[1]

وهي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع، تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية للأوضاع التي يقرها البنك المركزي»[2]

يمكن القول بأنها مصارف مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين.

السمات المميزة للمصارف التجارية:

تتسم المصارف التجارية بثلاث سمات هامة تتمثل في:

السيولة: تعتبر السيولة من أولي اهتمامات البنوك التجارية لارتباطها الوثيق بوجود المصرف وكيانه، ويكون ذلك بالتوفيق بين الودائع والقروض التي يمنحها.

ويمكن أن يلجأ إلى البنك المركزي لتمويل عجزه الناتج من الارتباط الذي وضعه لديه.

وللإشارة أن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم لسحب ودائعهم بما يعرض البنك للإفلاس.

الأمان: يقسم رأس مال المصرف بالصغر وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار ولهذا فإن المصرف التجاري يهدف إلى وضع نفسه في مستوى أمان مقبول يمكنه من مزاولة عمله أثناء حدوث طوارئ.

الربحية: يسعى المصرف دائما لتعظيم الربحية من أجل تعظيم علاقته بالعملاء عن طريق السماح له بتقديم الائتمان لهم وبالتالي زيادة المودعين والمتعاملين مما يزيد في ازدهار البنك.

4 وظائف البنوك التجارية: هناك وظائف كلاسيكية وحديثة للمصرف التجاري تتمثل في:

وظائف كلاسيكية: يمكن إجمالها بما يلي:

1. قبول الودائع على اختلاف أنواعها وفتح حسابات جارية.
2. تمويل العملاء تحت منهجية الربحية والسيولة والضمان.

---

[1] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، مصر،2007: ص 7

[2] طارق طه، إدارة البنوك التكنولوجية، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2006، ص 151

3. خلق النقد.[1]

2-وظائف حديثة: ومن أبرزها ما يلي:[2]

- ✓ تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.
- ✓ سداد المدفوعات نيابة عن العملاء.
- ✓ تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
- ✓ تمويل الإسكان الشخصي.
- ✓ البطاقة الائتمانية.

[1]صادق راشد الشمري، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية)، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 38
[2]فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 36-38

ثالثا المصارف المتخصصة:

تعريف المصارف المتخصصة

تعرف بأنها تلك التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة ومن اهم انواعها المصارف الصناعية والزراعية والعقارية فهي تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي.[1]

وبالتالي يتبين بأن قبول الودائع تحت الطلب ليس من أوجه الأنشطة الرئيسية لهذه المصارف، وهذا ما يجعلها تختص بتمويل نشاط اقتصادي مرتبط باسمها.

كما أن لهذه المصارف الحق بإجراء عمليات تسليف، وإقراض، تمويل وتوظيف لآجال متوسطة وطويلة بالإضافة إلى أنها تقوم بتوفير التمويل اللازم لها، إما من خلال سوق المال عن طريق إصدار السندات التي تشتريها المؤسسات المالية الكبرى مثل شركات التأمين أو من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي.

أنواع المصارف المتخصصة:

المصارف الصناعية: تختص هذه البنوك بتمويل النشاط الصناعي في المجتمع فتقوم بمنح التسهيلات الائتمانية أو بضمان أرض المصنع ومبانيه أو بضمان رهن الآلات، كما يقوم بتمويل العمليات الجارية في مجال الصناعة عن طريق تمويل شراء الخامات والمنتجات نصف المصنعة وتامة الصنع. وهذا ما يجعل آجال الاستحقاق للتسهيلات التي تمنحها هذه البنوك تختلف حسب الائتمان المطلوب، فبالنسبة لشراء أراضي المصنع وتجهيزات مبانيه قد يصل أجل القروض لمدة تتراوح بين 10 و20 سنة وتقل المدة إلى نحو 5 سنوات عند تمويل التجهيزات الآلية، وتنخفض إلى مدة لا تتجاوز سنة واحدة بالنسبة لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج[2].

المصارف الزراعية: وهي منشآت مالية تتخصص بالتمويل الزراعي، بغرض تحقيق أكبر قدر من المحاصيل الزراعية من الأراضي المنزرعة وتمنح هذه البنوك قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لاستصلاح الأراضي، وقصيرة الأجل لتمويل المحاصيل حتى تنضج.

المصارف العقارية: كذلك تهدف هذه المصارف إلى تمويل قطاع الاستثمارات العقارية مقابل رهونات عقارية، وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا.

---

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،2012 ، ص 60

[2] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، طبعة 2، أردن، 1999، ص 275

4 مصارف الإسكان: تتخصص هذه المصاريف في التمويل شراء أو بناء المساكن لذوي الدخل المحدود.

5 مصارف الاستثمار: من المتعذر إيجاد تعريف لها لتعدد نشاطها، لقد ظهرت بنوك الاستثمار لسد الفجوة التي تركتها المصارف التجارية فيما يتعلق بتمويل المشروعات المختلفة، وخاصة الصناعية منها، حيث كان نشاط معظم البنوك التجارية يقتصر على إمداد المشروعات المختلفة بالقروض القصيرة الأجل والتي تمنح أساسا لتمويل رأس المال العامل.

وهناك ظاهرة جديدة وهي المصارف الإسلامية تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على صيغ عديدة للتمويل مثل: المضاربة، المشاركة والمرابحة... الخ.[1]

دور المصارف المتخصصة

إن المصارف المتخصصة تكمل عمل المصارف التجارية، فتخدم القطاعات التي تعجز عن تلبية احتياجاتها طويلة المدى من طرف هذه المصارف بسبب طبيعة عملها، وهي ذات أهمية بالغة لتجميع المدخرات، وتنشيط حركة الاستثمار، ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية، التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك من خلال التسهيلات التي تقدمها قطاعات التنمية والإنتاج.

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 26

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي

إن تأدية مهنة التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة المتمثلة في خدمات التأكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي والخدمات الاستثمارية الموجهة لخدمة الزبون تتوفر مجموعتين من المعايير وتهدف هذه الأخيرة إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي ووضع إطار لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي وتحسين العمليات التنظيمية بالمنظمة وتتمثل هاتين المجموعتين من المعايير في: معايير السمات ومعايير الأداء.

1-معايير السمات:[1]

المتمثلة في السمات أو خصائص الجهات التي تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي كما توضح متطلبات الجودة التي يجب أن تتوفر لجهاز التدقيق الداخلي وكذلك متطلبات الاستقلالية والموضوعية والمعرفة والمهارة والعناية اللازمة وغير ذلك من المتطلبات لأداء المهام الملقاة على عاتقهم والتزامهم بالعناية اللازمة من خلال تحديد مدى العمل المطلوب لتحقيق أهداف التدقيق الداخلي وتقييم مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي والرقابة.

معيار 1000 الغرض، والسلطة، والمسؤولية:

يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع رسالة التدقيق الداخلي ومع العناصر الالزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي.

معيار 1100 الاستقلالية والموضوعية:

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية.

معيار 1200 المهارة والعناية المهنية اللازمة:

يجب إنجاز مهّمات التدقيق الداخلي بمهارة ومع توخي العناية المهنية اللازمة.

معيار 1300برنامج تأكيد وتحسين الجودة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يضع ويحافظ على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

---

[1]سالم وحدن، المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي تاريخ الاطلاع 2023/04/10، انظر الرابط https://ae.linkedin.com

2-معايير الأداء:[1]

هي التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس التي تتم من خلالها تقويم أداء تلك الأنشطة وذلك من خلال وضع خطط خاصة بالمخاطر وإيصال تلك الخطط ومتطلبات تنفيذها إلى الإدارة العليا لمراجعة تلك الخطط واعتمادها وكذلك تقبل إدارة المخاطر كما تأكد هذه المعايير على انه ينبغي أن يحدد التدقيق المناطق والأنشطة الخاصة التي يجب تدقيقها

معيار 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أنه يضيف قيمة للمؤسسة.

معيار 2100 طبيعة العمل:

يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة والإسهام في تحسينها وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم وقائم على المخاطر. وتتعزز أهمية ومصداقية التدقيق الداخلي عندما يتمتع المدققون بالاستباقية وعندما تعطي تقييماتهم رؤى جديدة وتأخذ الآثار المستقبلية في الاعتبار.

معيار2200 تخطيط مهمة التدقيق الداخلي:

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بوضع وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، ونطاقها، وتوقيتها، والموارد المخصصة لها. ويجب أن تأخذ الخطة في الاعتبار استراتيجيات وأهداف ومخاطر المؤسسة ذات الصلة بالمهمة.

معيار2300 تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي:

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

معيار 2400 تبليغ النتائج:

يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج مهام التدقيق.

معيار 2500 مراقبة سير العمل:

[1]سالم وحدن، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع 2023/04/10، انظر الرابط https://ae.linkedin.com

يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع نظام لمراقبة ما يتخذ من أفعال إزاء النتائج التي تم إبلاغها الى الإدارة، وأن يحافظ على هذا النظام.

معيار 2600 التبليغ عن قبول المخاطر:

عندما يَخلص الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إلى أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة، فإنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يناقش الأمر مع الإدارة العليا. وإذا ما ارتأى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن المسألة لم تُحل، فإنه يجب عليه تبليغ المسألة إلى مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: مبررات التدقيق الداخلي وعناصره في المصرف

أولا مبررات وجود التدقيق الداخلي:

ويمكن تلخيص مبررات وجود التدقيق الداخلي في المصارف بما يلي:

- إن المصارف تقوم بالعديد من المعاملات ضمن الأقسام العديدة فيها ابتداءا بالودائع ومرورا بالكميات والاعتمادات والحساب الجاري المبين والتسهيلات الائتمانية وما يتبع دلك من المعاملات المختلفة، لدلك فان تبعا إلى هدا التنوع في العمليات المصرفية تبدو الحاجة الملحة لوجود التدقيق الداخلي.
- أن عدد المتعاملين مع المصرف كبير جدا، لا يأتون صدفة إنما هناك ما يسمى بالعميل الدائم لذلك كان لزاما على المصرف ان يؤمن الثقة لهذا العميل بالحفاظ على سمعة المصرف من خلال إدراك العميل بعدم وجود أية تلاعبات أو اختلاسات في المصرف كنتيجة حتمية لتوفير جهاز رقابة وضبط فعال.
- وجود إمكانية التلاعب في العمليات المصرفية خاصة بعد حدوث ظاهرة المكننة في المصارف مما أتاح المجال المناسب لحدوث تلك التجاوزات.
- علاقة الرقابة الداخلية والتدقيق بسياسات التوظيف حيث تبدو هذه العلاقة في تشجيع الموظف الدقيق والصادق بعمله ومعاقبة الموظف المقصر بالاعتماد على تقرير المدقق الداخلي .
- بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يعطى العميل الثقة، فان هذا التدقيق تبدو أهميته أيضا في إعطاء المساهمين في المشروع الصورة الواضحة عن تسيير العمليات فيه[1].

[1]عبد الله، خالد الامين، " التدقيق والرقابة في البنوك"، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 30

ثانيا عناصر التدقيق الداخلي في المصرف

تتمثل عناصر التدقيق الداخلي في المصرف في:

تقدير المخاطر المصرفية: تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط المصرفي الخارجية التي تتمثل في المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، قوانين المصارف، وقوانين البنك المركزي، وقوانين سوق المال، أما وكذلك الداخلية فهي تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وبعد معرفة المدقق لمحددات النشاط المصرفي تأتي الخطوة الثانية التطرق إلى معرفة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي وكيفية التحكم فيها والسيطرة عليها وذلك من خلال تحديد مسبق لحدوث هذه المخاطر واستعمال التقنيات والوسائل التي تساهم في تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة ومهارة.[1]

إجراءات التدقيق الداخلي في المصرف: لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية (تحديد أو تخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي. لذلك تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخطوة الأساسية في عملية التدقيق وذلك لهدف ضمان التنفيذ الصحيح والدقيق لإجراءات الرقابة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك في النقاط تالية:

1. تحديد واضح لأهداف الرقابة
2. استعمال دليل الاجراءات.
3. الفصل في الوظائف والموضوعية في الحسابات
4. توفر كفاءة ومصداقية لدى الموظفين
5. توفر كفاءة في نظام المعلومات ومراقبة الأداء.

برنامج التدقيق المحاسبي للمصرف: إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك، فمن خلال هذا العنصر يتمثل دور المدقق الداخلي في قيامه باستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك في الخطوات التالية:

---

[1] بوخروبة الغالي، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، جامعة مستغانم، 2014، ص 52-53 تاريخ الاطلاع 2023/04/13 أنظر الرابط http://e-biblio.univ-mosta.dz

1. جمع البيانات المالية والمستندات الخاصة بالبنك، تتمثل في القانون الأساسي، دليل حسابات البنك، الميزانيات، القوائم المالية.
2. إبداء الرأي الأولي في نظام الرقابة الداخلية من ناحية الكفاءة وسلامة هذا النظام.
3. دراسة جميع الحوادث المالية التي مر بها البنك أسبابها وعواقبها، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.[1]

[1]محمد احمد مخلوف، " المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 35 تاريخ الاطلاع 2023/04/12 أنظر الرابط https://iefpedia.com

المطلب الثالث: أهداف وأسس التدقيق الداخلي في المصرف

أولا: أهداف التدقيق الداخلي في المصرف

إن الهدف الرئيسي من تدقيق عمليات المصرف هو تقديم رأي مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات المحلية المناسبة التي يتم وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للمصرف والتي تم إعدادها بشكل دوري وغالباً ما يطلب من المدقق الداخلي للمصرف أن يقدم تقارير الأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على المصرف وإلى السلطات النظامية الأخرى، وفيما يلي أهم أهداف التدقيق الداخلي في المصارف[1]:

-1-تيسير تحقيق أهداف العمل في المصرف.

2-الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف.

3-تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات.

4 حماية أصول المصرف.

5 تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر.

6-تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق.

7 استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف.

8-زيادة الموثوقية بالقوائم المالية.

ثانيا: أسس التدقيق الداخلي في المصارف:[2]

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية للتدقيق الداخلي كالتالي:

أ. الأسس الإدارية: تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.

---

[1]عبد الله خالد امين، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة"، ط1، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2002، ص.9

[2]تمار خديجة، محمد العيد، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد ثاني، 2017، ص 193-194، تاريخ الاطلاع 2023/04/12 أنظر الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65159

- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرا من السلطة تتناسب مع المسؤولية الملقاة على عاتقه.

- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه، من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

ب-الأسس المالية والمحاسبية: ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها:

- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف؛ لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها؛ لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.

- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن التدقيق الداخلي جذوره تعود إلى زمن بعيد، فقد كان نشوء وتطور التدقيق مرتبط بنشوء وتطور المحاسبة، فالتدقيق الداخلي يعتبر الأداة الفعالة في التحقق من صحة البيانات المحاسبية وهذا ما يعزز مصداقية هذه الأخيرة.

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة فالبنوك اصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى أخر وان حسن تقييم وتحليل ودراسة ومن ثم ادارة مجمل المخاطر المحتملة فهذا سيساعد على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية

سوف نتناول في هذا الفصل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية فقمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** ماهية المخاطر.
- **المبحث الثاني:** ماهية إدارة المخاطر المصرفية.
- **المبحث الثالث:** مبادئ ومنهج عمل إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول: ماهية المخاطر

المطلب الأول: مفهوم المخاطر

تتعرض الكثير من المؤسسات إلى مخاطر أثناء العمل، إلا أن المؤسسات المصرفية تكون أكثر عرضة للمخاطر لما لها من طبيعة خاصة في استخدام النقود، وهناك عدة تعاريف للمخاطر ونذكر منها:

التعريف الأول: المخاطر هي حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة.[1]

التعريف الثاني: عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكيين المخاطر على أنها احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة واحتمال حدوثها.[2]

التعريف الثالث: الخطر هو حالة احتمالية إذا تحققت أي وقعت تجر ضررا.[3]

التعريف الرابع: يعرف الخطـر أيضـا بأنه تلك الحالة التي يكون فيها احتمال للانحراف عن تحقيق نتيجـة مرغوبة يتم توقعها أو الأمل في تحقيقها

---

[1]طارق احمد عبد العال حماد، إدارة المخاطر (افراد-إدارات-شركات-مصارف) الدار، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص 16

[2] The Institute Of Internal Auditors IIA, (2010),"standards for the professional practice of internal audit (standars)"،P19.

[3]منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة العفرون، العدد 16، ص 306، تاريخ الاطلاع 2023/04/18 أنظر الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/296/8/1/55865

المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر في المخاطر

هناك العديد من العوامل التي تركت اثار مهمة في مخاطر الاعمال المصرفية نذكر منها ما يلي:

1 التغيرات التنظيمية والإشرافية: قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له آثارا ايجابية في المخاطر ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف وكيفية قياسها والإشراف عليها

2/**عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسية إلى وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقا مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

3/ **المنافسة:** تجبر المنافسة المصارف على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار وهذا ما أثر سلبا خاصة مع توسع المصارف في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء وأدى ذلك الى ازدياد المخاطر، ومثال ذلك مخاطر الائتمانية.

4 التطورات التكنولوجية والتي تعتبر من العوامل الإيجابية على مخاطر العمل المصرفي نتيجة زيادة قدرة المصارف على تحديد مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أيضا آثارا سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الإلكترونية.[1]

[1] عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص 260

المطلب الثالث: أنواع المخاطر

هناك عدة تقسيمات للمخاطر تتعرض لها المصارف بشكل عام سواء كانت تقليدية أو تعمل وفقا للشريعة الإسلامية وهي:[1]

من حيث مدى قدرة الإدارة على توقع حدوث هذه المخاطر: وتنقسم ضمن هذا المجال وفقا للاتي:

1-**الخسائر المتوقعة:** وهي في اعلى مستوى مخاطرة يمكن ان تتحمل المصارف، وتتصف بأنها مرتفعة وتكرارها قليل ويتم تغطية خسائرها من خلال رأس المال وبالتالي يتم التحوط لها من خلال رأس المال

2-**الخسائر الاستثنائية:** وتتصف بقلة حدوثها، وحجم الخسائر الناتج عنها يجعل من رأس المال غير قادر على تغطيتها مما يؤدي إلى إفلاس المصرف

مخاطر مالية وأخرى غير مالية

المخاطر المالية: وتتضمن ما يلي

مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق عن طريق التأثير في السوق من خلال العوامل التي تؤثر على قيمة الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية وتنقسم إلى:

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وتتمثل في الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات المصرف ورأسماله.
- **مخاطر أسعار العملة** وتتمثل في الخسائر الناشئة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية والمتعلقة بموجودات والتزامات المصرف

مخاطر الائتمان: وهي احتمالية إخفاق عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات، أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها أي هذه المخاطر مرتبطة بالظرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد

مخاطر السيولة: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة المصرف الوفاء بالتزاماته المالية عندما تستحق الأداء من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك دون تحمل خسارة غير مقبولة أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وقد يكون نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو عدم القدرة على تسيل المال

[1] خديجة مراكشي، سبق ذكره ص 25-26، تاريخ الاطلاع 2023/04/18 انظر الرابط http://bib.univ-oeb.dz

مخاطر رأسمال: تتمثل في عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح كل من المودعين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة ويتوجب الاحتفاظ في جميع الأوقات برأسمال ملائم وكاف لمواجهة الخطر التي يتعرض لها واستيعاب أي خسارة يمكن أن تلحق به

المخاطر غير المالية: تتمثل فيما يلي:[1]

مخاطر التشغيل {العمليات}: وهي التكاليف التي يتحملها البنك نتيجة الأخطاء في تنفيذ العمليات وتتمثل في: الاختلاس، التزوير، تزييف العملة، السرقة، والجرائم الإلكترونية كما تعرف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر ناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، الموظفين، الأنظمة، أو من احداث خارجية.

المخاطر القانونية: وتتمثل بعدم وضوح العقود المالية موضوع التنفيذ أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر التي تحكم الالتزام بالعقود والصفات.

مخاطر السمعة وهي المخاطر الناشئة عن توافر انطباع سلبي عن المصرف والذي يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة أما أسباب حدوث هذه الانطباع يعود إلى عدة أسباب من بينها:

1) التصرفات الناشئة عن موظفي المصرف.
2) عدم القدرة على خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة.
3) اهتزاز ثقة العملاء بسرية المصرف.

مخاطر التوثيق: التوثيق اللازم لتعزيز الأنشطة والعمليات الخاصة بالمصرف سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع العملاء أو العلاقات الداخلية بين أقسام ودوائر المصرف إضافة إلى عمليات تنظيم الاتفاقيات والعقود المالية مع العملاء بشكل خاطئ.

[1] خديجة مراكشي، مرجع سبق ذكره ص 26-27 تاريخ الاطلاع، 2023/04/18 انظر الرابط http://bib.univ-oeb.dz

الشكل رقم 2-3: أنواع المخاطر

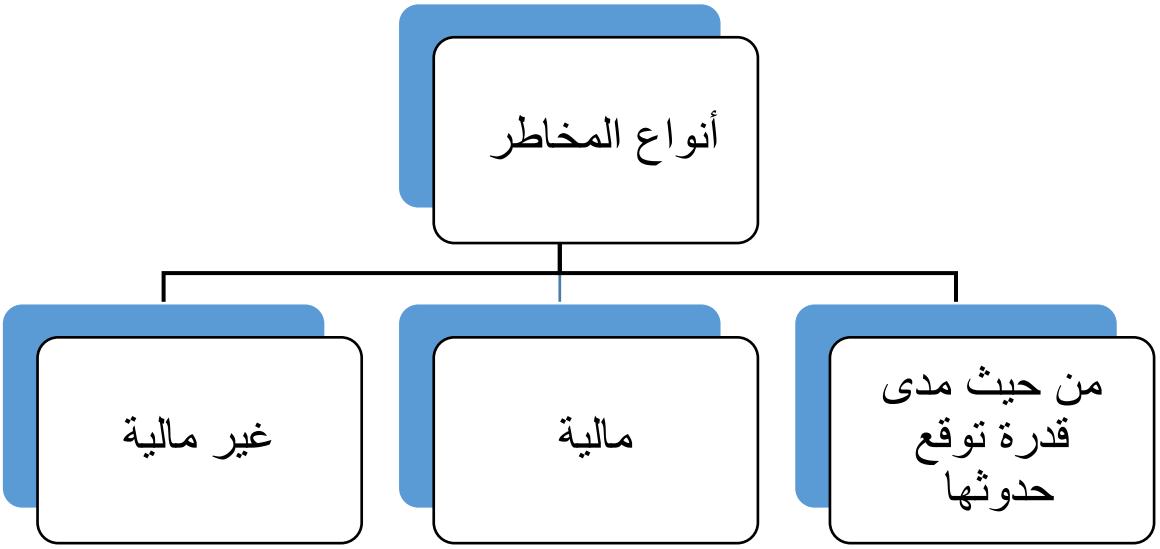

المصدر: من إعداد الطالبة حسب المعلومات أعلاه.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المصرفية

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

تتعرض أنشطة وأعمال المنشأة دائما وفي أي زمان ومكان للمخاطر ومع الاهتمام بإدارة المخاطر من أواخر النصف الثاني من القرن العشرين فقد صدرت التعاريف المتعددة والمتنوعة لإدارة المخاطر نذكر منها:

التعريف الأول: إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.[1]

التعريف الثاني: وقد عرف Williams and Heinz إدارة المخاطر على أنها تقليل الآثار السلبية للمخاطر إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها ".[2]

التعريف الثالث: وقد عرفت لجنة (COSO) إدارة المخاطر على أنها " تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تحدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع[3]

التعريف الرابع: في عام 2004 قامت لجنة (COSO) بنشر المفاهيم الرئيسية للإطار المتكامل في إدارة مخاطر المشروع وعرف إدارة المخاطر بأنها: " عملية تنفيذ بواسطة مجلس الإدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف التالية:

1-الاستراتيجية: الأهداف وفعالية استخدام الموارد.

2-العمليات: كفاءة وفعالية استخدام الموارد.

3-التقارير: الاعتماد على التقارير.

التعريف الخامس: كما عرف معهد المدققين الداخليين إدارة المخاطر على أنها " هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على انجاز الأهداف " [4]

---

[1]طارق احمد عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ص 51
[2]نفس المرجع ص 146
[3]الراوي، خالد وهيب، " إدارة المخاطر المالية " طبعة أولى دار الميسرة، عمان، 2011 ص 10
[4]احمد حلمي جمعة، مدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث، دار الصفاء للنشر والطباعة، عمان، 2009، ص 96-97

التعريف السادس: عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بما يلي: "هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي:

1-فهم المخاطر.

2-أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.

3-أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

4-أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.

5-أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.

-6-أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

7-أن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.[1]

[1]شادي بجيرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2011، ص 45 تاريخ الاطلاع 2023/04/20 انظر الرابط https://iefpedia.com

المطلب الثاني: مهام إدارة المخاطر

إن قسم إدارة المخاطر هو وظيفة مستقلة في المؤسسة يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين في ذلك يملكون مؤهلات ومهارات خاصة، هذا بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد توكل إلى أحد المدراء ضمن توصيف وظيفي مهمته إدارة مخاطر المؤسسة.

كما يعتبر مجلس الإدارة المسؤول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور على المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطه ويمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي:

1-وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.

2-التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.

-3-بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.

4-إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها بمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

5-اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.

6-تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.

7-قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.

8-اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.[1]

[1]الراوي، خالد وهيب، " مرجع سبق ذكره، ص 15.

المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر في المصرف

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة المصرفية هو المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها من اجل استمرار المصرف وسلامة وجوده، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في المصرف، فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى:

1-استقرار الأرباح أو المكاسب: حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.

2-**استمرارية النمو:** عندما يكون النمو هدفاً تنظيميا هاماً تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد استراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تحدد النمو الاقتصادي في المصرف.

3-تعظيم قيمة المصرف: تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.[1]

[1]طارق أحمد عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 150.

المبحث الثالث: قواعد ومنهج إدارة المخاطر المصرفية

المطلب الأول: قواعد إدارة المخاطر المصرفية

نظرا لأهمية إدارة المخاطر قامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضم في عضويتها 125 مصرفا ومؤسسة مالية، بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم " لجنة قواعد إدارة المخاطر " والتي كلفت بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية. ويمكن تلخيص هذه القواعد التي يطلق عليها القواعد والمبادئ العامة السبعة لإدارة المخاطر كما يلي:[1]

مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: يتم وضع سياسات إدارة المخاطر والمستوى المقبول من المخاطر على مستوى المنشأة ككل من قبل الإدارة العليا، ويتم اعتماد السياسات والحد المقبول من المخاطر وإقرارها من قبل مجلس الإدارة بحيث تتضمن تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياسها والرقابة عليها.

يهدف هذا المبدأ من التأكد أن عملية قبول المخاطر والسياسات الموضوعة تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين، ومع الخطط الاستراتيجية للمصرف، هذا بالإضافة إلى الإلزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية، ووجود فهم واضح لثقافة المنشأة لعملية إدارة المخاطر لدى كافة المستويات الإدارية المختلفة.

- إطار عملية إدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصرف إطارا مرجعيا لعملية إدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمولية والاتساق، ويجب على الإدارة أن توفر الموارد البشرية والمالية الكافية لدعم إطار هذه العملية من أجل ضمان فعالية إدارة المخاطر.

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكيد من أن كافة المخاطر قد تم تحديدها وإدارتها بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا، والإبلاغ عنها بما يضمن اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

- تكامل عملية إدارة المخاطر: يجب ألا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، وذلك بهدف التمكن من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بشكل جيد وسليم، لذلك فان التحليل السليم يتطلب تحليل وتقييم المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها المصرف.

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المنشأة ككل، بهدف معرفة التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتحديد الآثار المترتبة عنها لتستطيع الإدارة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المخاطر.

---

[1] شادي بجيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 30-32 تاريخ الاطلاع 2023/04/25 أنظر الرابط https://iefpedia.com

- **محاسبة خطوط الأعمال:** من المعروف أن أعمال المصرف تقسم إلى خطوط أعمال والمقصود بذلك الأنشطة المختلفة المشكلة لعمل المصرف، وتقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق من يتولى إدارته كما هو الحال بالنسبة لمسؤوليته عن أعمال نشاطه من أرباح وخسائر، لذلك وكما يتم محاسبته عن نتائج هذه الأعمال فانه محاسب ومسؤول عن النتائج السلبية للمخاطر المحيطة بأعمال هذا النشاط

يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توفر الفهم والإدراك للمدراء والمسؤولين عن اتخاذ القرارات الخاطئة وتأثيرها على أهداف المنشأة، ويجب أن تقوم الإدارة بمساءلتهم عن الخسائر المرتبطة بتحقق هذه المخاطر، وأن توفر تدقيق مستقل وكافي للرقابة على هذه المخاطر، ومن ناحية أخرى توفير نظام حوافز يساعد الإدارة على تحديد المخاطر في الوقت المناسب والتشجيع على عدم إخفائها والتستر عليها من قبل أحد العاملين في المنشأة.

-تقييم وقياس المخاطر: ينبغي تقييم جميع المخاطر بصورة وصفية وبشكل منتظم ودوري ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عمليا وممكنا، وأن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة وغير محتملة الحدوث.

يهدف هذا المبدأ إلى فهم وإدراك الإدارة لحجم وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها، من خلال تحويلها إلى لغة الأعمال والأرقام مما يسمح لها باتخاذ القرارات الصحيحة وتطبيق الإجراءات المناسبة للتعامل مع المخاطر المختلفة

-المراجعة المستقبلية: يجب أن يتولى تقييم المخاطر قسم يتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يتمتع بالاستقلالية التامة.
- أن يكون لديه السلطات والصلاحيات والخبرات الكافية
- القدرة على اختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر.
- رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية عملية إدارة المخاطر

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن الأشخاص الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالمخاطر ويقومون بإدارتها نيابة عن المنشأة هم ليسوا وحدهم الذين يقومون بذلك، فهناك قسم مستقل بالقياس والرقابة على المخاطر ويقيم فعالية عملية إدارة المخاطر.

التخطيط للطوارئ: يجب أن يكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات محتملة الحدوث والظروف الطارئة ويجب أن يتم اختيار كفاءة هذه السياسات والعمليات عند الضرورة.

يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من استعداد المنشأة لتحديد ومعالجة الحالات غير العادية في الوقت المناسب وبشكل فعال.

المطلب الثاني: منهج عمل إدارة المخاطر ومسؤولية القيام بها

أولا: منهج عمل إدارة المخاطر

لتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لا بد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لذلك ويطلق على هذه الخطوات: **"الإطار العام لإدارة المخاطر"** وقد تعددت آراء الباحثين المختلفين حول تحديد هذه الخطوات نذكر أهمها:

-1-تحديد المخاطر من أجل إدارة المخاطر لابد أن نقوم أولا بتحديدها، فكل منتج أو خدمة يقدمها المصرف ينطوي عليها عدة مخاطر على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من هذه المخاطر في حالة منح قرض: مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.

إن عملية تحديد المخاطر يجب أن تتصف بالاستمرارية ويجب أن يتم فهم كافة المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى كل نشاط.

2-**قياس المخاطر:** بعد تحديد المخاطر المتعلقة بكل نشاط، تكون الخطوة التالية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية حدوثه، والقياس الصحيح هو الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

3-**ضبط المخاطر:** بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر، حيث ان هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر ذات الأهمية، وهي تجنب هذه المخاطر، أو تقليل المخاطر، أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

-4-مراقبة المخاطر: على المصارف أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الوقت والأهم أن يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لديه. [1]

[1] بوخروبة الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 88-89 تاريخ الاطلاع 2023/04/25 أنظر الرابط -http://e-biblio.univ-mosta.dz

الشكل رقم 2-4: منهج عمل إدارة المخاطر

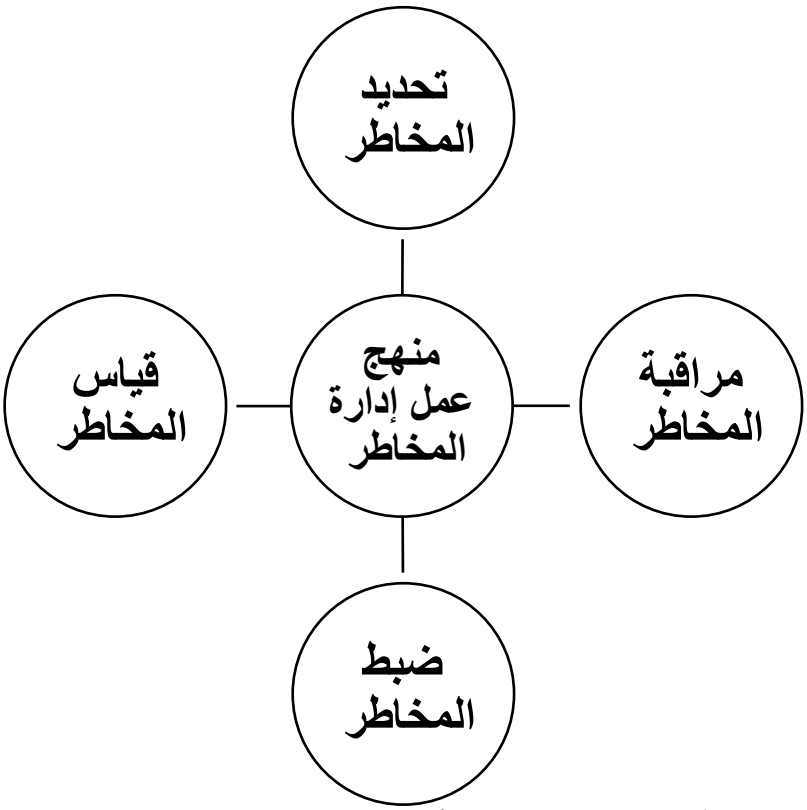

المصدر: من إعداد الطالبة حسب المعلومات أعلاه.

ثانيا: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر

يمكن تحديد الشركاء في عملية إدارة المخاطر كالاتي:[1]

- **المراقبون أو السلطات الاشرافية:** لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس المصرف، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في المصرف من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر، وهذا يلعب دورا هاما في التأثير في المسؤولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر

- **المساهمون:** تقع مسؤولية إدارة المصرف على مجلس الإدارة، حيث هو من يقوم بوضع الاستراتيجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل يقع عليه مسؤولية أن يكون المصرف قويا ويعمل بصورة جيدة.

- **الإدارة التنفيذية:** وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر المصرفية.

- **لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي:** تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسية مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بالتأكد من التزام المصرف بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يلعبان دورا هاما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة، الا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جميع المستويات الإدارية في المصرف

- **المدققون الخارجيون:** وهم غالبا ما يلعبون دورا تقييميا في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، ويجب أن يهتم المدققين الخارجون ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسب وانما يجب ان يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر

- **الجمهور العام أو المتعاملون مع المصرف:** يقع على المتعاملين مع المصرف وخصوصا المودعين عبء أيضا في مجال إدارة المخاطر، وذلك من خلال مطالبة إدارة المصرف بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء المصرف والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله.

[1] نبيل حشاد، دليلك الى إدارة المخاطر بالمصارف، طبعة أولى، بيروت، لبنان، 2005، ص 24-26

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

يستطيع التدقيق الداخلي الوصول إلى العديد من البيانات والمعلومات التي من شأنها تقليل من المخاطر بنسبة كبيرة، وهذا ما أوصت به لجنة بازل نظراً لأهمية التدقيق، حيث أن لجنة بازل للرقابة المصرفية تؤيد فكرة إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية من أجل المكافحة المتكاملة لجميع المخاطر التي تواجهها المؤسسة المصرفية.

فحسب خطوات إدارة المخاطر (تحديد، تقييم، استجابة) التدقيق الداخلي يساهم بدوره في كل مرحلة من هاته المراحل: [1]

في مرحلة تحديد المخاطر يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحديد الأحداث السلبية التي يمكن أن تؤثر سلبا على تحقيق أهداف البنك؛

في مرحلة التقييم تعتبر عملية تقييم المخاطر من العوامل الرئيسية لنجاح المصارف وازدهارها. حيث تعتمد هذه العملية على تقدير وقياس حجم الخسائر التي تترتب عند حدوث تلك المخاطر والتي يتم تحديدها مسبقاً، وخلاصة القول ان عملية تقييم المخاطر ترتكز على بعدين هما:

1-تقدير حجم ودرجة الخطر على أعمال البنك؛

2-تقدير درجة احتمال أو إمكانية حدوث هذا الخطر.

يكمن دور التدقيق الداخلي في هذه المرحلة في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بان عملية تقييم المخاطر تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة لذلك.

أي ان التدقيق يقوم بتحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته؛

في مرحلة الاستجابة عند القيام بعملية تقييم المخاطر لابد من إبراز نقاط القوة والضعف لدى البنك، بالتالي تزويد المدقق بكافة المعلومات اللازمة، ويتم بعد ذلك معالجة المخاطر ذات الأهمية وتحديد تكلفة تطبيق خيارات الاستجابة المتاحة لمعالجة المخاطر، حيث تتمثل أساليب الاستجابة في:

- ✓ **تجنب المخاطر:** يعني رفض الخطر من خلال تجنب الظروف والأحداث التي ممكن أن تسبب هذه المخاطر، فبعض المخاطر لا يمكن للبنك أن يتحملها، مثال ذلك: عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الصرف.

[1] عوماري عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 801-803 تاريخ الاطلاع 2023/05/19 أنظر الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52553

- ✓ **نقل المخاطر**: من خلالها تقوم إدارة البنك بتحويل آثار المخاطر إلى طرف آخر، مثال ذلك: عقود التأمين لدى شركات التأمين؛
- ✓ **تقليل المخاطر:** أي تخفيف المخاطر من خلال قيام إدارة البنك بتطبيق نظام رقابة فعال تحاول من خلاله التخفيف من درجة حدوث الخطر؛
- ✓ **قبول المخاطر:** تختار الإدارة هذا الخيار في حالة المخاطر المحدودة وقليلة التأثير حيث تقبل إدارة البنك في هذه الحالة على اعتبار أن:

- عملية إدارة المخاطر تعتبر إدارة جيدة؛

- الفائدة المرجوة من هذه العمليات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها؛

ويكمن دور التدقيق الداخلي هنا في تقديم خدمات استشارية لإدارة البنك والمتمثلة في تقديم النصح والإرشاد حول اعتماد الخيار الأمثل في الخيارات السابقة للتعامل مع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

أي ان التدقيق الداخلي يقوم باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة ودوره في تجنب أو تحويل تلك المخاطر.

خلاصة

ركزنا في هذا الفصل على ماهية إدارة المخاطر المصرفية، إذ قمنا بعرض كل من مفهومها وتحديد مهامها وكذا مهج عملها، كما توقفنا عند مسؤولية القيام بها وتطرقنا أيضا الى تعريف وانواع المخاطر التي تواجه المصرف ودور التدقيق الداخلي في إدارتها.

الفصل الثالث

تمهيد

استنادا لما جاء في الجانب النظري وتدعيما لمعلومتنا سنتعرف في هذا الفصل التطبيقي على بنك القرض الشعبي الجزائري عامة ووكالة مستغانم رقم 405 خاصة وكذلك سنتعرف على القروض والخدمات التي يقدمها هذا البنك وكيفية حماية القروض عن طريق التدقيق الداخلي.

سوف نتناول في هذا الفصل دراسة حالة بنك CPA وكالة مستغانم رقم 405 وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: عرض عام حول بنك القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثاني: التعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم رقم 405.

المبحث الثالث: دراسة حالة "قرض عقاري".

المبحث الأول: عرض عام حول بنك القرض الشعبي الجزائري

المطلب الأول: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

القرض الشعبي الجزائري crédit populaire d'Algérieويعرف ب CPAوهو مؤسسة بنكية هامة متمركزة على تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وهو بنك من أفضل البنوك الجزائرية الرائدة والمتفوقة مصرفيًّا على مستوى الخدمات البنكية الفريدة والمتميزة. عرف هذا البنك أهميةً كبيرةً على المستوى التجاري وفي المجال المصرفي بواسطة قيمه ومبادئه كالحداثة، الخبرة، الالتزام والمهارة.

وهو إحدى أبرز وأهم البنوك التجارية الراهنة بالجزائر. تأسس بعد الاستقلال وتحديدًا عام 1966 ويضم البنك حوالي 159 وكالة موزعة تقريبًا في كل ولاية من ولايات الجزائر. بالإضافة إلى 92 شباكا للصيرفة الاسلامية. يقدم هذا البنك جملةً من مختلف الخدمات المتنوعة، خاصةً على المستوى الوطني، مثل خدمات تمويل القروض، تبسيط عمليات الدفع، الإدخار وخدمات للتأمين وجميع العمليات البنكية

بالإضافة إلى تأدية عدة مهام أخرى وتزويد العملاء بكل ما يحتاجون من المعلومات والتفاصيل المالية والمصرفية، بهدف تقديم أفضل الخدمات على المستوى البنكي بكل عدل وتفان وتحسين وتطوير جودة خدماته المميزة وكفاءته المصرفية، حيث أنه يهدف دائمًا إلى تسهيل المعاملات مع الزبائن والتطوير والحداثة. كما أنه يتميز القرض الشعبي الجزائري بخدماته الإسلامية المميزة الموازية للشريعة بواسطة خدمة الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثاني: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري حسب التعليمة رقم 66/366 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1966 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري ويعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك تجاري (بنك ودائع) ومقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، ويضم 159وكالة موزعة على ثلاث مجموعات: مجموعة الوسط، مجموعة الشرق، مجموعة الغرب.

ولقد أنشئ على أساس هياكل لهيئات بنكية كانت موجودة منذ الاحتلال وهي عبارة عن اندماج البنوك الشعبية التالية

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة .
- البنك الإقليمي الجهوي للقرض الشعبي بالجزائر العاصمة.

وبعد سنة 1967 تم إدخال ثلاث بنوك تجارية وهي

- البنك المختلط الجزائري سنة 1968 .
- شركة مرسيليا للقرض سنة 1968
- الشركة الفرنسية للتسليف والبنك سنة1972

ان سياسة القرض الشعبي الجزائري التوزيعية تعتمد بشكل كبير على الوكالات التي تعد الأكثر استعمالا في توزيع المنتجات والخدمات البنكية في الجزائر فكل وكالة تختص بتقديم خدمة أو منتوج معين فالوكالة تضمن اتصالا مباشرا بالزبائن دون حاجة إلى الوسيط

- ✓ شبكة الجزائر مركز تضم 9 وكالات
- ✓ شبكة الجزائر غرب تضم 8 وكالات.
- ✓ شبكة الجزائر شرق تضم 10 وكالات.
- ✓ شبكة غرداية تضم 7 وكالات
- ✓ شبكة الشلف 6 وكالات
- ✓ شبكة تيزي وزو تضم 9 وكالات.
- ✓ شبكة بليدة تضم 5 وكالات.
- ✓ شبكة عنابة تضم 9 وكالات.
- ✓ شبكة سطيف تضم 9 وكالات.
- ✓ شبكة بجاية تضم 7 وكالات.
- ✓ شبكة قسنطينة تضم 10 وكالات.
- ✓ شبكة باتنة تضم 6 وكالات.

- ✓ شبكة ضواحي وهران تضم 10 وكالات من ضمنها وكالة مستغانم.
- ✓ شبكة وهران المدينة تضم 8 وكالات.

المطلب الثالث: خدمات بنك CPA

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري هو واحدًا من المؤسسات المصرفية الرائدة في الجزائر، حيث إنه تم تصنيفه كثاني بنك اقتصادي لها تم إنشاؤه بعد الاستقلال، فهو يقدم العديد من الخدمات البنكية المميزة التي تساعد على تسهيل العمليات المصرفية للعملاء.

سعى بنك القرض الشعبي الجزائري جاهدًا إلى تقديم التقنيات الحديثة المختلفة التي تعمل على تطوير عمليتي التوفير والاستثمار لعملائه؛ لذلك سنقوم بتوجيه التركيز عليه في موضوعنا هذا، من خلال عرض أبرز خدمات بنك القرض الشعبي الجزائري:

1. يعمل بنك القرض الشعبي الجزائري على تأدية كافة العمليات المخصصة بالقروض، والصرف، والصندوق.
2. يساهم البنك في إنشاء حسابات لكل المتقدمين على طلب فتح الحساب، من خلال استقباله للودائع.
3. يعمل على تقديم التحديثات العالمية في نطاق عمله البنكي إلى جانب أنه يعمل على إعادة التهيئة للقروض.
4. تركز خدمات بنك القرض الشعبي الجزائري على التطوير للادخار والاستثمار.
5. خدمات بنك القرض الجزائري هي تأمين الترقيات المخصصة بتقديم القروض وكذلك إحضار الأمانات.
6. يحدد البنك الضمانات التي تكون مرتبطة بحجم القروض المساهمة في جميع عمليات الادخار.
7. سعى البنك في تطوير شبكته، ومعاملاته المالية، وذلك من خلال تقربه أكثر من أصحاب الأعمال الحرة، والشركات المختلفة.
8. قام البنك بتوفير الخدمات البنكية الجديدة، إلى جانب تحديث الخدمات القائمة، والمنتجات لديه.
9. التحديث لإمكانات تحليل المخاطر هي واحدة من أبرز الخدمات لبنك القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثاني: التعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم رقم 405

المطلب الأول: مفهوم بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ولاية مستغانم رقم 405

وكالة القرض الشعبي الجزائري بمستغانم تعد واحدة من عشر وكالات تابعة إلى شبكة الاستغلال لولاية وهران وتتمثل مهام الوكالة في قبول ودائع الزبائن وتقديم القروض بمختلف أنواعها وكذلك تسيير وسائل الدفع، وللقيام بكل هذه المهام يجب على الوكالة البنكية أن تستوفى الهيكل التنظيمي بمختلف تفرعاته والتي تتمثل فيما يلي:

مدير الوكالة: هو المسؤول الأول داخل البنك الذي يسهر على السير الحسن للوكالة من أولويات ضمان السير العادي لكل مصالح الوكالة، تطبيق الخطة الاقتصادية المسطرة من طرف المديرية العامة للبنك بناءا على الأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة للوكالة البنكية يقوم مديرها بإعداد البرنامج الذي يسمح بتحقيق هذه الأهداف في غضون السنة وعليه تقييم سيرورة هذا البرنامج كل نهاية ثلاثي بإعداده تقرير للنشاط التجاري وهذا من اجل تصحيح مسار النشاط للوكالة في حالة إظهار تقرير عدم مطابقة الأهداف للخطة المسطرة.

نائب المدير: هو المسؤول الثاني داخل البنك من مهامه مساعدة المدير في تطبيق الخطة المسطرة وفي حالة غياب المدير يصبح هو المسؤول الأول داخل البنك.

الأمانة: هذه المصلحة تعتبر همزة وصل بين المدير وعلاقته مع العمال فيما يخص الإمضاءات، استقبال الشكاوى للعمال وكذلك تستقبل البريد الوارد والصادر من الوكالة.

خلية المراقبة: هي الخلية التي تقوم بمراقبة كل العمليات البنكية والتي تعمل على دقة ونزاهة كل الكتابات المحاسبية التي تصدر كل يوم.

خلية النشاط التجاري: مهام هذه الخلية تكمن في تجميع كل المعلومات التي تخص نشاط الوكالة كالحسابات المفتوحة والقروض الممنوحة، ودائع الزبائن .... إلخ وتقوم بتقديمها إلى مدير الوكالة لتقييم نشاط هذه الأخيرة.

مصلحة الإدارة: هذه المصلحة تدير كل الوسائل اللوجستيكية لضمان السير الحسن للوكالة وذلك لإدارتها للميزانية التي تخصصها المديرية العامة من اجل مصاريف التجهيزات والتسيير.

مصلحة الصندوق: هي المصلحة الأولى التي يحتك بها الزبون حيث فيها تفتح الحسابات البنكية والقيام بعمليات الدفع والسحب * versement et retrait *، اكتتاب سندات الصندوق وكذلك عمليات التحويل من حساب إلى آخر * VIREMENT*.

مصلحة المحفظة: مهامها تستخلص في استلام وخصم الأوراق التجارية والشيكات.

مصلحة التجارة الخارجية: هذه المصلحة تقوم بتسيير كل العمليات التي لها علاقة مع البلدان الأخرى من حيث الصادرات والواردات حيث أن القانون الجزائري يحتّم على كل مستورد

أو مصدر أن تتم هذه العملية بواسطة بنك تجاري يملك الرخصة من طرف البنك المركزي (BA) بهذا النوع من العمليات وعلى المصلحة أن تراعي كل القوانين التي تسنها الدولة فيما يخص العمليات التجارية الخارجية.

مصلحة القرض: تعتمد هذه المصلحة على خليتين الأولى تبدأ مهامها من وضع الملف من طرف الزبون إلى غاية منحه القرض أما الثانية فتتمثل في خلية متابعة القروض تبدأ مهامها هذه الأخيرة من مرحلة منح القرض إلى غاية التسديد الكلي للقرض ومراقبة عملية التسديد.

الشكل رقم (3-5): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغنم رقم 405

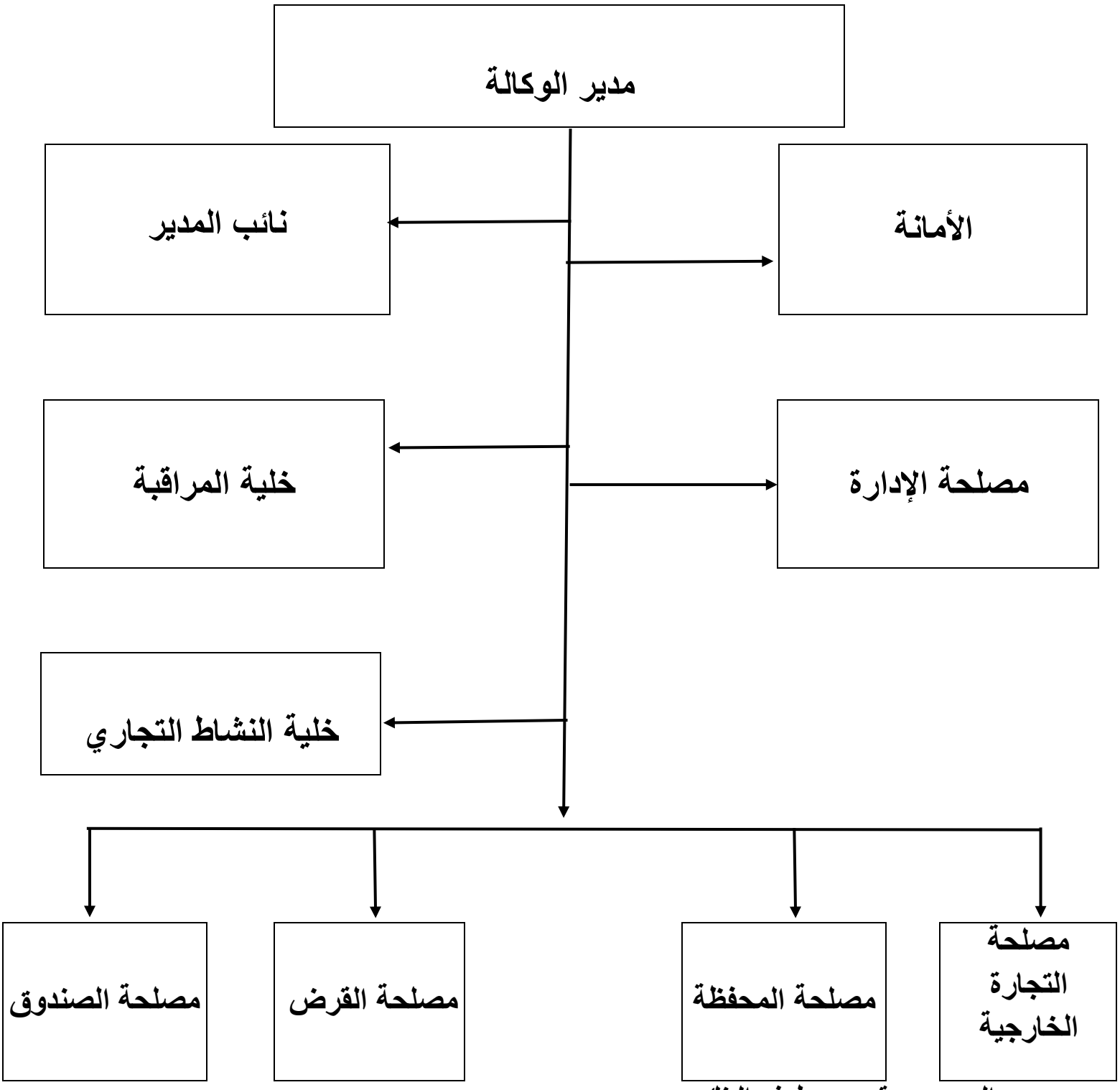

المصدر: مقدم من طرف البنك

المطلب الثاني: تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري

منذ 1966 بمقتضى المرسوم المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة أصبحت البنوك العمومية تحت وصاية وزارة المالية.

أما فيما يخص رأس المال الاجتماعي لهذا البنك حدد ابتدائيا من (15000000 دج) خمسة عشر مليون دينار جزائري وتطور فيما بعد ذلك كالتالي:

سنة 1966: 15 مليون دج (15000000دج).

سنة 1983: 200 مليون دج (200000000 دج).

سنة 1992: 5.6 مليار دج (5.600.000.000 دج).

سنة 1994: 9.31 مليار دج (9.310.000.000دج).

سنة 1996: 13.6 مليار دج (13.600.000.000دج).

سنة 2000: 21.6 مليار دج (21.600.000.000 دج).

سنة 2006: 29.3 مليار دج (29.300.000.000 دج).

سنة 2010: 48 مليار دج (48000.000.000 دج).

المطلب الثالث: أنواع القروض التي يمنحها

يوفر القرض الشعبي الجزائري عده فئات من القروض أهمها:

القرض العقاري

القرض العقاري هو في الأساس معمول لتمويل السكن وجعل الحصول على عقار سهل. يأخذ هذا القرض عدة صيغ منها القرض العقاري لشراء مسكن جديد والقرض العقاري لأشغال التهيئة أو القرض العقاري لبناء أو توسيع مسكن فردي. كما يوفر القرض الشعبي الجزائري قرض عقاري لشراء مسكن لدى الخواص إلى جانب قرض عقاري بفائدة مدعمة لشراء مسكن ترقوي جماعي وبناء مسكن ريفي.

القرض الاستثماري

القرض الاستثماري هو نوع من القروض المقدمة للأفراد والشركات لتمويل مشاريع استثمارية. يهدف إلى دعم تنفيذ مشاريع تجارية أو صناعية أو عقارية أو زراعية أو غيرها من المشاريع التي تتطلب استثمارًا رأسماليًا كبيرًا. يتم تحديد مبلغ القرض ومدة التسديد وفترة السماح والفائدة المطبقة بناءً على تقييم المشروع وقدرته على تحقيق العائد المالي المناسب.

القروض الاستهلاكية

القرض الاستهلاكي هو نوع من القروض التي تمنح للأفراد لتلبية احتياجاتهم الشخصية والاستهلاكية، يستخدم لشراء السلع والخدمات مثل السيارات والأثاث والسفر، يتم سداده على شكل أقساط شهرية لفترة زمنية محددة.

المبحث الثالث: دراسة حالة "قرض عقاري"

في هذا المبحث سوف نسلط الضوء على نوع من أنواع القروض البنكية الا وهو القرض العقاري، ولقد طلبنا المساعدة من **السيدة بوزيد فضيلة مكلفة بالدراسات مستوى 2 مصلحة القرض** واعطتنا هذه المعلومات التي سنعرضها في هذا المبحث

المطلب الأول: التعرف على قروض العقارات في بنك CPA وكالة مستغانم رقم 405

عند منح القرض العقاري الزبون يتحمل فوائد قدرها 1%او 3%او 6،25%فهذه الفوائد لديها عوامل تتحكم فيها وفيما يلي تفصيلا في ذلك:

أولا قرض في حالة شراء مسكن لدى مرقي عقاري

عند شراء مسكن لدى مرقي عقاري الزبون يتحمل فائدة قدرها 1%والخزينة العمومية تتحمل 5%لان هذا النوع من القروض مدعم من الدولة لكن يشترط في ذلك ان يكون:

- ✓ الدخل الشهري من (20.000دج الى 120.000 دج)
- ✓ مبلغ المسكن اقل او يساوي 12.000.000 دج
- ✓ مساحة المسكن لا تتجاور 120 متر مربع

عند شراء مسكن لدى مرقي عقاري الزبون يتحمل فائدة قدرها 3% والخزينة العمومية تتحمل 3%لأن هذا النوع من القروض أيضا مدعم من الدولة لكن يشترط في ذلك ان يكون:

- ✓ الدخل الشهري اقل او يساوي 220.000 دج.
- ✓ مساحة المسكن لا تتجاوز 120 متر مربع.

ملاحظة هامة:

إذا تجاوز مبلغ المسكن 12.000.000 دج الزبون يتحمل فائدة قدرها 6،25%.

إذا تجاوزت مساحة المسكن 120 متر مربع فان الزبون يتحمل فائدة قدرها 6،25%.

إذا تجاوز الدخل الشهري 11 مرة الحد الأدنى للدخل فان الزبون يتحمل فائدة قدرها 6،25%.

ثانيا قرض في حالة شراء مسكن لدى الخواص"PAP"

في هذه الحالة فان الدولة لا تدعم هذه القروض فالزبون يتحمل فائدة قدرها 6،25%.

ثالثا قرض في حالة ترميم مسكن

في هذه الحالة الدولة لا تدعم هذا القرض والزبون يتحمل فائدة قدرها 6،25% ومن شروط منح هذا القرض:

- ✓ عقد الملكية.
- ✓ دفتر عقاري.

رابعا قرض في حالة بناء او توسيع مسكن

في هذه الحالة أيضا الدولة لا تدعم هذه القروض والزبون يتحمل فائدة قدرها 6،25%

- ❖ في كل من قرض الشراء لدى الخاص وقرض الترميم وأيضا قرض البناء او التوسيع فان قيمة المسكن يحددها **خبير معتمد لدى بنك CPA**
- ❖ وأيضا في هاته الحالات الثلاث لا يهم فيها مبلغ المسكن ولا الدخل الشهري ولا مساحة المسكن.

الشروط الواجب توفرها في المقترض:

يمكن لأي شخص جزائري مقيم ان يحصل على القرض وذلك بتوفر الشروط التالية:

ان يحمل الجنسية الجزائرية.

ان يكون قد بلغ سن الرشد 19 سنة.

ان يكون مقيما إقامة مستقرة في الجزائر او الخارج.

الملف الخاص بالقرض:

الوثائق المطلوبة لمنح القرض بالنسبة للعمال الاجراء

1. طلب خطي مع الامضاء.
2. شهادة ميلاد.
3. نسخة من بطاقة التعريف الوطني.
4. شهادة عائلية.
5. شهادة إقامة.
6. عقد عمل غير محدد المدة CDI.
7. ثلاث نسخ من كشف الراتب لثلاث أشهر الأخيرة.
8. كشف راتب سنوي.
9. شهادة عمل.

الوثائق المطلوبة لمنح القرض للعمال غير الاجراء (التجار)

1. طلب خطي مع الامضاء.
2. شهادة ميلاد.

3. نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
4. شهادة عائلية.
5. شهادة إقامة.
6. استخراج وثيقة C20 من مصلحة الضرائب (رقم الاعمال المصرح به لدى مصلحة الضرائب).
7. الميزانية الجبائية لثلاث سنوات الأخيرة.

الوثائق المطلوبة لمنح القرض الخاص بالعمال المتقاعدين

1. طلب خطي مع الامضاء.
2. شهادة ميلاد.
3. نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
4. شهادة عائلية.
5. شهادة إقامة.
6. شهادة الدخل (تستخرج من الصندوق الوطني للمتقاعدين CNR).

المطلب الثاني: المخاطر التي يتعرض لها بنك cap

ان أخطر ما يواجه بنك القرض الشعبي الجزائري عند منح القرض هو عجز الزبائن في سداد مبلغ القرض وهذا راجع لعدة اسباب تتمثل في:

-**تدهور الحالة المالية للمقترض:** قد يحدث تغير في الوضع المالي للشخص المقترض، سواء كان بسبب فقدان العمل أو تغير في الدخل الشهري، مما يجعله غير قادر على سداد القرض بالشكل المطلوب.

-**تغير في أسعار الفائدة:** يمكن أن تتغير أسعار الفائدة على القروض مما يزيد من قيمة الدفعات المستحقة ويجعلها صعبة التحمل.

-**الإهمال أو عدم الالتزام:** قد يتسبب الإهمال أو عدم الالتزام بالدفعات المستحقة في تراكم الفوائد والغرامات، مما يجعل المبلغ المستحق أكبر وأكثر صعوبة في السداد.

-**الظروف الاقتصادية:** قد يؤثر الوضع الاقتصادي العام على الأفراد، ويجعلهم غير قادرين على سداد القروض بالشكل المطلوب.

-**الإصابة أو الوفاة:** في حالة الإصابة أو الوفاة للشخص المقترض، قد يكون هناك صعوبة في سداد القرض وتسبب ذلك في تراكم الفوائد والغرامات.

-**عدم قدرة البنك على تقييم المخاطر بشكل جيد:** في بعض الأحيان، يمكن أن يسبب عدم قدرة البنك على تقييم المخاطر بشكل جيد في منح القروض لأشخاص غير قادرين على سدادها، مما يؤدي إلى مشاكل في السداد في المستقبل.

ولهذا يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بوضع ضمانات يجب تحصيلها لضمان القرض وحمايته وتتمثل في:

- الرهن العقاري التوثيقي من الدرجة الأولى لصالح البنك على المسكن موضوع التمويل
- التأمين ضد الوفاة والعجز المطلق والنهائي لصالح البنك
- تأمين الاعسار لصالح البنك يكتتب لدى شركة ضمان القرض العقاري
- تأمين على المسكن مع التفويض لصالح البنك
- تفويض تامين على الكوارث الطبيعية

المطلب الثالث: كيفية حماية التدقيق الداخلي للقرض العقاري

يحمي التدقيق الداخلي القرض العقاري من خلال العديد من الإجراءات التي يتبعها في عمله، تتمثل في:

1. التحقق من هوية المقترض ومصداقية المعلومات التي يقدمها عند التقدم للحصول على القرض العقاري.
2. التحقق من قدرة المقترض على سداد القرض من خلال الاطلاع على تقارير الائتمان وتقارير الدخل والنفقات، وذلك لضمان عدم تعرض المصرف للمخاطر المالية.
3. التحقق من صحة الضمانات المقدمة من قبل المقترض لضمان سداد القرض في حالة عدم قدرته على سداد القرض.
4. التحقق من صحة العقود الموقعة بين المصرف والمقترض، وذلك لضمان عدم وجود شروط غير مشروعة أو مخالفة للقانون.
5. التحقق من تنفيذ المقترض للالتزامات العقدية والتقويم الدوري لمدى تحقيق الأهداف المنشودة، وتقييم فاعلية استخدام القرض الممنوح.
6. إعداد تقارير دورية تشمل تقييم المخاطر والتوصيات لتحسين الإجراءات المتبعة والحد من المخاطر.

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري بصفة عامة ووكالة مستغانم بصفة خاصة، قمنا بالتعرف على القروض التي تمنحها الوكالة بالأخص القرض العقاري حيث درسناه دراسة معمقة وذلك من خلال تعريفه تبيان الحالات التي يمنح فيها القرض العقاري والوثائق الازمة لمنحه والمخاطر التي يتعرض لها وفي الأخير قمنا بتبيان كيف يحمي التدقيق الداخلي القرض العقاري.

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا معالجه إشكالية البحث المتمثلة في "ما دور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية؟" وهذا بإبراز الأهمية البالغة للتدقيق الداخلي باعتباره وسيلة رقابية فعالة، يقوم بفحص الوثائق لاكتشاف الأخطاء وتحليلها من اجل التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تهدد استقراره.

قمنا بمعالجة الإشكالية عن طريق دراستنا لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم رقم 405 وذلك بتقسيم البحث الى ثلاث فصول (فصلين بالنسبة للجانب النظري وفصل بالنسبة للجانب التطبيقي).

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: التدقيق الداخلي فحص ناقد يسمح بإضفاء الثقة على البيانات المقدمة من قبل المنشأة. **(صحيحة).**

الفرضية الثانية: إدارة المخاطر تمكن المصرف من تجنب المشكلة الاساسية التي تعرقل أهداف المصرف والمتمثلة في المخاطر. **(صحيحة)**

الفرضية الثالثة: يساهم التدقيق الداخلي في معالجة المخاطر المصرفية من خلال قبول، تجنب، أو تخفيف تلك المخاطر. **(صحيحة)**

ومن خلال عرضنا للبحث توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ التدقيق الداخلي فحص ناقد يسمح بإضفاء الثقة على بيانات المقدمة من قبل المنشأة.
- ✓ من أهداف التدقيق الداخلي التأكد من صحة البيانات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر.
- ✓ من مهام التدقيق الداخلي المساعدة في إدارة المخاطر وذلك بتحديد المخاطر.
- ✓ تختلف المصارف عن بعضها في نوعية النشاط الذي تمارسه أو تتخصص فيه.
- ✓ للتدقيق الداخلي مجموعتين من المعايير تتمثل في معايير الأداء ومعايير السمات.
- ✓ ان تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر من اهداف التدقيق الداخلي في المصرف.
- ✓ إدارة المخاطر تمكن المصرف من تجنب المشكلة الأساسية التي تعرقل أهداف المصرف والمتمثلة في المخاطر .
- ✓ ان قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة من مهام إدارة المخاطر.
- ✓ التدقيق الداخلي أداة فعالة في إدارة المخاطر.
- ✓ يساهم التدقيق الداخلي بدوره في كل مرحلة من مراحل إدارة المخاطر (تحديد، تقييم، استجابة).
- ✓ تهدف إدارة المخاطر إلى استقرار الأرباح في المصرف واستمرارية نموه وتعظيم قيمته.
- ✓ يحمي التدقيق الداخلي القرض العقاري من خلال العديد من الإجراءات على سبيل المثال: التحقق من صحة الضمانات المقدمة من قبل المقترض لضمان سداد القرض.

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها يمطن تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دوره لما له من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر.
- ✓ ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المصارف العاملة في الولاية.

قائمة المراجع

الكتب:

- أحمد حلمي جمعة، **مدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث**، دار الصفاء للنشر والطباعة، عمان، 2009.
- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عقر، **الاقتصاد النقدي والمصرفي: بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2000.
- إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، جدة-المملكة العربية السعودية.
- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2012.
- خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
- الراوي، خالد وهيب، **" إدارة المخاطر المالية "** طبعة أولى دار الميسرة، عمان، 2011.
- السيد عبد الوالي، **اقتصاديات النقد والبنوك**، دار النشر، القاهرة، 1998.
- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر 1989.
- صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية)**، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- طارق أحمد عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (افراد-إدارات-شركات-مصارف)**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.
- طارق طه، **إدارة البنوك التكنولوجية**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2006.
- عبد الله خالد امين، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة"**، ط1، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ،2002.
- عقل، مفلح، **وجهات نظر مصرفية**، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
- فائق شقير، عاطف الاخرس، عبد الرحمن سالم، **محاسبة البنوك**، دار الميسر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.
- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
- اللوزي سليمان أحمد، زويلف مهدي حسن، الطراونة مدحت إبراهيم، **إدارة البنوك**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن، 1997.
- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، مصر،2007.

- منهل مطر ذيب شوتر، رضوان وليد العمار، **النقود والبنوك**، الاء للنشر والطباعة، طبعة أولى، عمان الأردن، 1995-1996.
- نبيل حشاد، **دليلك الى إدارة المخاطر بالمصارف**، طبعة أولى، بيروت، لبنان، 2005.

المقالات:

- تمار خديجة، محمد العيد، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر**، اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد ثاني، 2017.
- عوماري عائشة ط.د، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية -دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار**، مجلة الحقيقة، 2017، العدد 41.
- منال هاني، **اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة العفرون، العدد 16.

الرسائل والمذكرات باللغة العربية:

- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في غزة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص.
- بوخروبة الغالي، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك**، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2014، ص.
- خديجة مراكشي، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي 51 ام البواقي**، مذكرة ماستر، جامعة ام البواقي، 2012، ص.
- شادي بجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2011.
- محمد أحمد مخلوف، **" المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية"**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

مواقع الانترنت:

- سالم وحدن، **المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي**، مسترجع بتاريخ 2021/08/10، انظر الرابط https://ae.linkedin.com/pulse/المعايير-الدولية-للممارسة-المهنية-للتدقيق-الداخلي-salem-wahden
- يوسف كمال، تعريف المصارف ونشأته وتطوره التاريخي، انظر الرابط https://accdiscussion.com/acc7009.html

الرسائل والمذكرات باللغة الأجنبية:

- The Institute of Internal Auditors (IIA),**"standars for the professional practice of internal auditstandars"**, (2010) , P19.

الملاحق

APC

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Groupe d'Exploitation : مجموعة الإستغلال
.....

Dossier N° ..... رقم الملف :

Agence domiciliaire : وكالة التوطين
.....

N° Compte d'épargne : ..... رقم حساب التوفير :

N° Compte Chèque : ..... رقم حساب الصك :

(طلب قرض عقاري)

(Demande d'un Crédit Immobilier)

Etat Civil — الحالة المدنية

	القرين / الكفالة Conjoint / Caution	الطالب Demandeur	
Nom :	.....	.....	اللقب :
Prénoms :	.....	.....	الاسم :
Date de naissance :	.....	.....	تاريخ الميلاد :
Lieu de naissance :	.....	.....	مكان الإزدياد :
Situation Familiale :	.....	.....	الحالة العائلية :
Personnes à charge :	.....	.....	الأفراد المتكفل بهم :
Adresse actuelle :	.....	.....	العنوان الحالي :
Téléphone :			رقم الهاتف :
Références Bancaires			المراجع البنكية :
CPA / Compte No :	.....	.....	ق.ش.ج/ حساب رقم :
ouvert le :	.....	.....	مفتوح بتاريخ :
CPA / Livret No :	.....	.....	ق.ش.ج/ دفتر رقم :
ouvert le :	.....	.....	مفتوح بتاريخ :
Autres Banques			البنوك الأخرى
Compte No :	.....	.....	حساب رقم :
ouvert le :	.....	.....	مفتوح بتاريخ :

Demandeur Salarié — الطالب الأجير

	القرين / الكفالة Conjoint / Caution	الطالب Demandeur	
Employeur/Nom ou Raison Sociale :	.....	.....	المستخدم / الإسم أو العنوان التجاري :
Adresse :	.....	.....	العنوان :
Activité :	.....	.....	النشاط :
Demandeur/Fonction Exercée :	.....	.....	الطلب / المهنة الممارسة :
Depuis le :	.....	.....	منذ تاريخ :
Ancienneté dans l'emploi précédent :	.....	.....	الأقدمية في المهنة السابقة :

Demandeur non Salarié — الطالب غير أجير

Nature de l'activité ou profession exercée : ..... : طبيعة النشاط أو المهنة الممارسة
Depuis le : ..... : منذ تاريخ
Adresse professionnelle : ..... : العنوان المهني
Téléphone ou Fax : ..... : الهاتف أو الفاكس
Forme juridique (p / les stés) : ..... : الشكل القانوني (للشركات)
Capital social : ..... : رأس المال الإجتماعي
Immatriculation au R.C. N°: ..... : مسجل في السجل التجاري رقم
Date : ..... à ..... في ..... : بتاريخ

هل الطالب Le demandeur est-il ? ☐ مالك للمحل Propriétaire ☐ مسير حر Gérant libre قيمة المحل د.ج. Valeur du fonds DA : .....

Date d'expiration du bail de location : ..... : تاريخ إنتهاء عقد الإيجار

Patrimoine Immobilier — الملكية العقارية

	الطالب Demandeur	القرين / الكفالة Conjoint / Caution
Désignation des biens immeubles :	.....	.....
Adresse : العنوان	.....	.....
Année d'acquisition : سنة الإقتناء	.....	.....
Prix d'acquisition : ثمن الإقتناء	.....	.....
Valeur estimative actuelle: القيمة المقدرة حاليا	.....	.....

تعيين الأملاك : العقارية

Emprunts Contractés — القروض المحصلة
(par le demandeur et / ou son conjoint) — (من طرف الطالب أو القرين)

1 - Emprunts en cours — 1 - القروض الحالية

المقرضون Prêteurs	السنة Année	المبلغ Montant	المدّة Durée	التسديدات الشهرية Mensualités	المبلغ المتبقى Encours	الضمانات Garanties

2 -Nature du prêt sollicité — 2 - طبيعة القرض المطلوب

Hors Epargne ☐ خارج التوفير — Adossé au Livret Epargne Logement ☐ المسند لدفتر التوفير السكن

مبلغ القرض المطلوب
Montant du prêt sollicité : .....
مدّة التسديد
Durée de remboursement : .....
مبلغ التسديد الشهري المقترح نظريا
Mensualité théorique proposée : .....

ثمن الملك العقاري
Prix du bien immobilier : .....
المردود السنوي للزوجين
Revenus annuels du couple : .....
المردود الشهري للزوجين
Revenus mensuels du couple : .....

Date souhaitée de mise à disposition des fonds : ..... : التاريخ المرغوب فيه لوضع الأموال تحت التصرف

Plan de Financement — مخطط التمويل

المساهمة الشخصية للطالب (للتبريس)
Apport personnel du demandeur (à justifier) ..... DA : .....

قيمة القرض
Montant du crédit : ..... DA : .....

قيمة / ثمن
Coût / Prix : ..... DA : .....

قيمة الخبرة
Valeur de léxpertise : ..... DA : .....

Ressources Annuelles — الموارد السنوية
(à préciser et à justifier) (للتوضيح و التبرير)

	القرين / الكفالة Conjoint / Caution	الطالب Demandeur	
Revenus Professionnels :	.....	.....	المداخيل المهنية :
Salaires :	.....	.....	الأجور :
Forfait :	.....	.....	الجزافي :
Bénéfice réalisé :	.....	.....	الأرباح المسجلة :
Revenus Extra-Professionnels :	.....	.....	المداخيل غير المهنية :
Prestation Familiales :	.....	.....	الإعانات العائلية :
Loyers :	.....	.....	الأجور المقبوضة :
Pensions-retraites etc... :	.....	.....	منح - التقاعد إلخ... :
Aides de l'Etat :	.....	.....	إعانة الدولة :
Autres revenus :	.....	.....	مداخيل الأخرى :

Programme à Financer — البرنامج موضوع التمويل

1 - Aquisition d'un logement — 1 - إقتناء السكن

☐ جديد (أ) Neuf (A) ☐ على المخطط (ب) Sur plan (B) ☐ من خاص إلى خاص P.A.P. (C)

☐ السكن الفردي Maison individuelle ☐ السكن الجماعي Logement Collectif

2 - Construction d'une maison individuelle — 2 - بناء السكن الفردي

☐ بناء (أ) Construction (A) ☐ تمديد (ب) Extension (B)

3 - Travaux d'aménagement — 3 - أشغال التهيئة

☐ السكن الفردي Maison individuelle ☐ السكن الجماعي Logement Collectif

Informations Générales — معلومات عامة

- Adresse du logement/Construction :	.....	.....	عنوان السكن/مكان البناء :
- Type de logement/Construction :	.....	.....	وعية السكن/البناء :
- Surface habitable :	.....	.....	المساحة الصالحة للسكن :
- Date de début des travaux :	.....	.....	اريخ بداية الأشغال :
- Prix de l'habitation ou des travaux d'aménagement :	.....	.....	من السكن أو أشغال التهيئة :
- Date d'achèvement de l'habitation ou des T.A. :	.....	.....	اريخ إنتهاء السكن أو شغال التهيئة :

Informations Particulières — معلومات خاصة

- Nom ou R.S. du promoteur/vendeur : (1)	.....	.....	اسم أو الحالة الشخصية للمقاول/البائع : (1)
- Adresse du promoteur/vendeur : (1)	.....	.....	- عنوان المقاول/البائع : (1)
- Montant des avances versées : (1)	.....	.....	- مبلغ المسبقات المدفوعة : (1)
- N° et date d'obtention du permis de construire : (2)	.....	.....	- رقم و تاريخ تحصيل رخصة البناء : (2)
- Adresse du bureau qui a réalisé l'études : (2)	.....	.....	- عنوان المكتب الذي حقق الدراسة : (2)
- Superficie du terrain : (2)	.....	.....	- مساحة الأرض : (2)
- Surface habitable actuelle : (2)	.....	.....	- المساحة الصالحة لسكن حاليا : (2)
- Surface de l'extension : (2)	.....	.....	- مساحة التمديد : (2)
- Description des travaux à réaliser : (3)	.....	.....	- وصف الأشغال التي ستنشأ : (3)

Destination des Locaux — تخصيص المحلات

A - Logement actuel : — أ - المسكن الحالي :

هل أنتم Etes-vous ?

- ☐ مستأجرين Locataire
- ☐ ساكنين مجاني Logé gratuitement
- ☐ مسكن وظيفي Logement de Fonction
- ☐ مالكين Propriétaire
- ☐ إيجار شهري Loyer mensuel
- ☐ مع العائلة En famille

Sort du logement après la nouvelle acquisition ? — مصير السكن بعد الإقتناء الجديد ؟

- ☐ معاد للملاك Rendu au proprietaire
- ☐ محتفظ Conservé
- ☐ مؤجر Loué
- ☐ مبيع Vendu

B - Destination du nouveau bien immobilier — ب - تخصيص الملك العقاري الجديد

- ☐ إقامة رئيسية Résidence principale
- ☐ إقامة ثانوية Résidence secondaire

أشهد أن جميع المعلومات المصرح بها أعلاه هي صادقة و حقيقية الى تاريخ اليوم، نتيجة لذلك فإن كل تصريح خاطىء غير متعمد أو إيرادي محتوى في هذه الوثيقة أتحمل مسؤوليته أمام البنك.

Je certifie que toutes les informations déclarées ci-dessus sont sincères et exactes à la date de ce jour. En conséquence, toute fausse déclaration intentionnelle ou involontaire contenue dans ce formulaire engage pleinement ma responsabilité vis à vis de la Banque.

A : ..... le, ... في

إمضاء الطالب
Signature du demandeur

متبوع بعبارة مكتوبة بخط اليد (قرىء وصدق عليه)
Après la mention *"Lu et approuvé"*

الملخص

ملخص الدراسة:

تعتبر إدارة المخاطر أحد أهم الوظائف في المصرف، حيث تعمل على تغطية جميع المخاطر الممكنة والتصدي لها، إلا أن نجاحها يتطلب مساعدة مجموعة من الأطراف على مستوى المصرف، لاسيما التدقيق الداخلي، حيث يؤدي التدقيق الداخلي دورا مهما في تفعيل إدارة المخاطر، إذ يقوم بتقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر، كما تبرز أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية من خلال الأدوار التي يؤديها بشأن هذه الأخيرة من خلال إعطاء ضمانات حول صحة سيرها.

وهدفت هذه الدراسة للتعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وذلك باستعراض مفهوم التدقيق الداخلي، وبيان أنواعه وأهدافه ومهامه، ومن ثم تطرقنا إلى تعريف المصرف ونشأته وكذلك تعرفنا على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي –المصرف -المخاطر -إدارة المخاطر.

Résumé:

La gestion des risques est considérée comme l'une des fonctions les plus importantes de la banque, car elle vise à couvrir et à traiter tous les risques possibles, mais son succès nécessite l'assistance d'un groupe de parties au niveau de la banque, en particulier l'audit interne, où l'audit interne joue un rôle important. rôle important dans l'activation de la gestion des risques, car il apporte des garanties Objectivité au Conseil d'administration quant à l'efficacité des activités de gestion des risques, et l'importance de l'audit interne dans la gestion des risques bancaires à travers les rôles qu'il joue par rapport à celle-ci en donnant des garanties sur la bon fonctionnement de la gestion des risques bancaires **.**

Cette étude visait à identifier le rôle Audit interne dans la gestion des risques bancaires en passant en revue le concept d'audit interne, en expliquant ses types, ses objectifs et ses tâches, puis nous avons abordé la définition de la banque et de sa création ainsi que nous nous sommes familiarisés avec le rôle que joue l'audit interne dans le secteur bancaire gestion des risques **.**

Mots clés : audit interne - banque - risques - gestion des risques .